الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

# مذكرة بعنوان:

## مساهمة الإستثمار الفلاحي في التنمية الإقتصادية في الجزائر
## دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية
## و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- ميمون شيماء
- عويفر آية

إشراف:
رحيم إبراهيم

## لجنة المناقشة

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| دراعو عزالدين | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| رحيم إبراهيم | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |
| لطرش جمال | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مناقشا |

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# شكر وعرفان

ونحن نضع اللمسات الأخيرة من بحثنا نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل. و الصلاة و السلام على رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم، أتقدم بأسمى جزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتنا الأفاضل الذين ساعدونا في إكمال هذه المذكرة

كما نتوجه بالتقدير إلى الأستاذ المشرف **رحيم إبراهيم** وكل هيئة التدريس التي أشرفت علينا طيلة مسيرتنا الجامعية. كما أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ "**دراعو عزالدين**" عرفانا لمجهوداته القيمة في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل من خلال إمدادنا بالمراجع و التوجيهات القيمة التي ساعدت في توجيه وإتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى الأستاذ **خميسي الواعر** وكافة عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة خاصة الأستاذة "**بن عويدة سمية**" على المعلومات المقدمة، وأيضا إلى كافة عمال مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة خاصة عمال مصلحة الإنتاج والدعم التقني، وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد من زملاء وأصدقاء في تقديم المساعدة لإخراج هذا البحث العلمي في أحسن شكل.

في الختام أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولها مناقشة دراستنا من أجل تصويبها وإخراجها في صورة علمية متقنة.

"

# إهـــــــــــداء

**بسمه تعالى أبدأ والحمد لله على عظيم فضله وعطائه**

**اهدي ثمرة جهدي إلى من علمني العطاء ومن كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار**

**أرجو من الله أن يمد في عمره وتبقى كلماته وإرشاداته نورا لطريقي"أبـــي الغالي".**

**إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "أمـــي الحبيبة".**

**إلى عائلتي كبيرها وصغيرها خاصة أقرب الناس لي"هديل، رونق، ودنيا"**

**إلى رفيقاتي وصديقاتي التي جمعتني بهم الدراسة "دليلة، أحلام، أسماء، إيمان، أميرة، دنيا، وأم نورسين"**

**وخاصة إلى صديقتي الأقرب وشريكتي في هذا الإنجاز "شيمـــاء" وإلى كل عائلتها**

**وإلى كل من يعرفني عن قريب أو من بعيد وكل طلبة "مـــالية المـــؤسسة مـــاستر02" و إلى كل من ساعد في إنجاز هذه المذكرة.**

**آية**

# إهـــــــداء

الحمد لله والصلاة و السلام على من أكمل الله به الدين وأتم به النعمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه التابعين له بإحسان إلى يوم الدين

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما نافعا ولسانا ذاكرا وقلبا خاشعا وجسدا على البلاء صابرا

اهدي ثمرة النجاح :

إلـى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد **أمـــي** الغالية أطال الله في عمرها

إلـى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، إلى **أبـــي** العزيز أطال الله في عمره

إلـى من اعتز وافتخر بهم إخوتي الأعزاء: **عماد، أمير، حمزة، يونس.**

إلـى زوجة أخي وأختي الوحيدة التي لا تتوقف يوما ولا لحظة عن تقديم النصح والإرشاد لي فهي معي في السراء و الضراء إلى **سامية** أنار الله دربها

إلـى براعم الأسرة: **أسـيل** و**هديـل** حفظهم الله

إلـى **جدي** رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلـى من قاسمت معي هذا العمل حتى النهاية صديقتي وزميلتي **آيـة** أتمنى لها حياة مستقبلية سعيدة والى كل عائلتها الكريمة

إلـى من تقاسمنا الأيام والذكريات الجميلة إلى من عرفتني عليهم الأيام إلى صديقاتي

إلـى كافة أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف أهديهم أسمى معاني التقدير والاحترام.

ولكل من أمدني بيد العون في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد واتنمى أن يفتح الله علينا أبواب الخير والبركة وان يكون هذا العمل المنجز بداية لآفاق جديدة

**شيمـــــاء**

| الفهرس | الصفحة |
| --- | --- |
| شكر و تقدير. | |
| إهداء | |
| ملخص | |
| فهرس المحتويات | **.IV** |
| فهرس الجداول | **.V** |
| فهرس الأشكال | **.VI** |
| فهرس الملاحق | **.VII** |
| مقدمة عامة | أ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الإقتصادية و الإستثمار الفلاحي** | 8 |
| تمهيد الفصل | 8 |
| المبحث الأول: **الإطار المفاهمي للتنمية الإقتصادية** | 9 |
| المطلب الأول: **ماهية التنمية الإقتصادية** | 9 |
| المطلب الثاني: **مصادر تمويل التنمية الإقتصادية و عناصرها** | 11 |
| المطلب الثالث: **أهداف ومعوقات التنمية الإقتصادية** | 20 |
| المبحث الثاني: **مفاهيم أساسية حول الإستثمار الفلاحي** | 24 |
| المطلب الأول: **تعريف الإستثمار الفلاحي، خصائصه وأهميته** | 24 |
| المطلب الثاني: **مجالات و متطلبات الإستثمار الفلاحي** | 28 |
| المطلب الثالث: **مصادر تمويل الإستثمار الفلاحي** | 32 |
| المبحث الثالث: **واقع القطاع الفلاحي و علاقته بالتنمية الإقتصادية في الجزائر** | 38 |
| المطلب الأول: **واقع القطاع الفلاحي و سياساته بالجزائر(1962- بعد 2000)** | 38 |
| المطلب الثاني: **مساهمة الإستثمار الفلاحي في التنمية الإقتصادية في الجزائر** | 45 |
| المطلب الثالث: **المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر** | 53 |
| خلاصة الفصل | 57 |
| الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية ميلة | 59 |
| تمهيد الفصل | 59 |
| المبحث الأول: **التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة** | 60 |
| المطلب الأول: **لمحة عامة عن ولاية ميلة** | 60 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: **تعريف مديرية المصالح الفلاحية و الهيكل التنظيمي لها** | **62** |
| المطلب الثالث: **مهام و نشاطات مديرية المصالح الفلاحية** | 64 |
| المبحث الثاني: **نبذة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية** | 65 |
| المطلب الأول: **عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية** | 65 |
| المطلب الثاني: **الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة و مهامه** | 69 |
| المطلب الثالث: **خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة** | 70 |
| المبحث الثالث: **تقييم أداء مساهمة الإستثمار الفلاحي في التنمية الإقتصادية في ولاية ميلة** | 73 |
| المطلب الأول: **القدرات الإنتاجية لولاية ميلة** | 73 |
| المطلب الثاني: **صيغ تمويل الإستثمار الفلاحي في ولاية ميلة** | 82 |
| المطلب الثالث: **العراقيل التي تعترض القطاع الفلاحي بولاية ميلة مع أهم أهدافها المستقبلية** | 91 |
| **خاتمة الفصل** | 94 |
| الخاتمة العامة | 96 |
| قائمة المراجع | 101 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المزارع الموجودة على المستوى الوطني لسنة 1964. | 40 |
| 02 | مساهمة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004-2011. | 46 |
| 03 | الحصيلة الإنتاجية للحبوب | 46 |
| 04 | يوضح الصادرات و الواردات الفلاحية بالمبالغ من سنة 1990-2018: وحدة مليون دولار أمريكي | 48 |
| 05 | تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي فالعمالة فالجزائر خلال الفترة 1990-2018. | 49 |
| 06 | مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2018. | 50 |
| 07 | نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980-2013) الوحدة (%) | 51 |
| 08 | وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة. | 68 |
| 09 | تطور الإنتاج النباتي من سنة 2013-2020.( الوحدة بالقنطار). | 74 |
| 10 | إنتاج الحليب و اللحوم من 2015 إلى 2020. | 75 |
| 11 | إنتاج الصوف و العسل و البيض من 2015 إلى 2020. | 75 |
| 12 | تطور مكافحة الأعشاب الضارة من 2011 إلى 2018. | 76 |
| 13 | تطور حضيرة العتاد الفلاحي من 2011 إلى2017. | 77 |
| 14 | دعم الشعب الفلاحية الممتدة من 2000 إلى 2018. | 79 |
| 15 | دعم العتاد الفلاحي لولاية ميلة . | 80 |
| 16 | دعم الري الفلاحي لولاية ميلة. | 81 |
| 17 | يوضح عدد الملفات و المبالغ المقدمة ضمن القرض الرفيق لسنوات من (2010 إلى 2018) | 83 |
| 18 | إحصائيات القروض الممنوحة سنة 2013-2019. | 90 |

**قائمة الأشكال:**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | **مصادر تمويل التنمية الإقتصادية.** | 17 |
| 02 | **خصائص الإستثمار الفلاحي.** | 27 |
| 03 | **الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لسنة 2020** | 63 |
| 04 | **الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة 2020** | 69 |

**قائمة الملاحق:**


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | **إنتاج الحبوب خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017** | 47 |
| 02 | **نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980-2013)** | 52 |
| 03 | **تطور الواردات و الصادرات الفلاحية بالنسبة لإجمالي السلع ( 1990-2018 )** | 52 |

# ملخص

**ملخص:**

**بالعربية**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الفلاحي والإستثمار الفلاحي في الجزائر ومساهمته في التنمية الإقتصادية وفي الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر الإستثمار الفلاحي وسيلة ناجحة للإرتقاء بالقطاع الفلاحي وتطويره لكن رغم ذلك فهو يواجه صعوبة في التمويل وهذا راجع إلى مخاطره بإعتباره مرتبط بالعامل الموسمي، حيث بعد تفريغ وعرض البيانات والمعلومات المتحصل عليها من مديرية المصالح الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة، توصلنا إلى نتيجة عامة مفادها أن تمويل القطاع الفلاحي على مستوى الولاية يتم عن طريق قروض يمنحها البنك للعاملين في القطاع سواء بفوائد أو مدعمة كليا من طرف الدولة أغلبها تتمثل في قرض الرفيق يليه القرض الإيجاري، ممولين بذلك أهم الشعب الفلاحية الأساسية بالولاية شعبة الحبوب و الخضراوات كذلك الشعب الأخرى المتمثلة في أشجار الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء والإنتاج الحيواني، مساهما بذلك في التنمية الإقتصادية المحلية والإقتصاد الوطني من خلال تحسين معدلات النمو و يظهر ذلك في تحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الناتج الزراعي و زيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة، كذلك يهدف إلى رفع ميزان المدفوعات وجلب العملات الأجنبية الصعبة من خلال التصدير.

**كلمات المفتاحية :**

الإستثمار الفلاحي ، التنمية الإقتصادية، المساهمة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة، مديرية المصالح الفلاحية ميلة .

## بالأنجليزية

This study aims to shed light on the agricultural sector and agricultural investment in Algeria and its contribution to economic development and the national economy. After unpacking and presenting the data and information obtained from the Directorate of Agricultural Interests and the Bank of Agriculture and Rural Development of the Wilayat of Mila, we reached a general conclusion that the financing of the agricultural sector at the state level is through loans granted by the bank to workers in the sector, whether with interest or subsidized entirely by the state It consists of a companion loan, followed by a rental loan. Funding thus the most important basic agricultural people in the state, the Grain and Vegetable Division, as well as the other people represented in olive trees, red and white meat and animal production, thus contributing to the local economic development and the national economy by improving growth rates and this appears in achieving self-sufficiency and increasing agricultural production and Increasing the country's gross national product, as well as aiming to raise the balance of payments and attract hard foreign commissions through exports.

**keywords:**

Agricultural investment, economic development, Contribute, Bank of Agriculture and Rural Development Mila, Directorate of Agricultural Interests Mila.

# المقدمة العامة

تصب الدول النامية عامة والجزائر خاصة جل اهتمامها ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تطوير نشاطها الاقتصادي، حيث في ظل الوضع الراهن الذي آل إليه الاقتصاد الوطني من استمرار تراجع إرادات الخزينة من المحروقات والذي أرغم الدولة على اتخاذ العديد من التدابير التقشفية لمواجهة الإختلالات المالية، حيث كحلول يراها الخبراء كفيلة لتجنيب الجزائر المزيد من الغرق في الأزمة الاقتصادية الراهنة تتمثل في الاتجاه نحو تنويع اقتصادها الوطني، إذ لا بد على الحكومة تبني المصالحة الاقتصادية من خلال اعتمادها على قطاعاتها الاقتصادية الأخرى، على سبيل المثال القطاع الصناعي، القطاع السياحي والقطاع الفلاحي.

يعد القطاع الفلاحي قطاع إستراتيجي لا في الجزائر فقط، بل في العالم ككل فهو يمثل العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، ففي الجزائر مثلا يمثل القطاع الفلاحي أهم الركائز التي اعتمدت عليها ولا تزال كذلك إلى يومنا هذا، كونه مصدر دخل للعديد من السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع خاصة سكان الأرياف إلى جانب توفير الغذاء والأمن الغذائي، حيث اهتمت الجزائر بهذا القطاع عامة والاستثمار فيه خاصة من خلال تشجيعه بإرساء ووضع مجموعة من القواعد والقوانين والتشريعات التنظيمية من أجل تسهيله وتوفير مبالغ مالية خصصت لدعمه وتطويره من أجل تحقيق الهدف منه المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فالاستثمار الفلاحي يتميز عن غيره من الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة من المخاطرة كونه مرتبط بالظروف المناخية والموسمية وكذا بتقلبات السوق من أسعار الإنتاج والاستهلاك، ولا ينفصل كذلك عن السياسات الاقتصادية الكلية فهو يتأثر بالسياسة الكلية لدولة وبظروف السوق، دون إهمال تأثير العامل النفسي والمادي للمستثمرين والعاملين في هذا القطاع.

دعمت الجزائر الاستثمار في الفلاحة بكافة الوسائل والسياسات المتاحة والممكنة، على مستوى الولايات خاصة التي تحظى بأحواض مسقية فلاحية واسعة وسدود كبرى وسهوب خصبة مثل ولاية ميلة التي تتميز بخصائص فلاحية ممتازة، وكنتيجة لذلك تتوقع الجزائر من هذا الاستثمار تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفي مناصب الشغل، زيادة اناتج الوطني، تحقيق الأمن الغذائي وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والمديونية.

## إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكننا إبراز إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

## التساؤلات الفرعية:

من أجل الإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟ وما هي أهدافها ؟
- ما هو الاستثمار الفلاحي ؟ وما هي مجلاته ومتطلباته ؟
- ما هي الشعب الفلاحية الرائدة في ولاية ميلة ؟
- كيف يتم تقييم دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية ميلة ؟

## فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
- يعتبر الاستثمار الفلاحي ظاهرة اقتصادية تعتمد على الأرض والعمل ورأس المال بشكل أساسي.
- يتم تقييم دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق تنمية الإقتصادية في ولاية ميلة عن طريق إحصائيات وبينات محصلة من مديرية المصالح الفلاحية وبنك الفلاحة و التنمية الريفية للولاية

## دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم إختيار هذا الموضوع لدراسة على أساس مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية المتمثلة فيما يلي:

### 1-الدوافع الموضوعية:

- الإهتمام بدراسة قطاع الفلاحة.
- الاستثمار الفلاحي يعتبر من أهم الاستثمارات لقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي.
- تحديد أهم المراحل التي مر بها الاستثمار الفلاحي في الجزائر.
- إظهار أهم الامكانيات والموارد الطبيعية والبشرية في ولاية ميلة.
- إبراز مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

### 2- الدوافع الذاتية:

- الرغبة والميول في البحث حول هذا الموضوع.
- الفضول العلمي لتعرف على مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية.
- إثراء الموضوع نظرا للنقص الملحوظ في الدراسات حوله.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على الجانب النظري للتنمية الاقتصادية والاستثمار الفلاحي.
- الاهتمام بالنشاط الفلاحي والعمل على معرفة أهم مميزاته ومعوقاته.
- تحديد أهم المراحل التي مر بها الاستثمار الفلاحي في الجزائر.
- إبراز مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

## أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة للقطاع الفلاحي في الجزائر من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط عملية التنمية الإقتصادية عموما، وبولاية ميلة خصوصا بإعتبارها ولاية فلاحية من الدرجة الأولى، كما تكمن أهميتها من خلال التركيز على واقع القطاع الفلاحي من خلال مساهمة الإستثمار الفلاحي في إستغلال الإمكانيات المتاحة في الجزائر وكل أشكال الدعم المقدمة له وأهم صيغه التمويلية بالولاية، كما تكمن الأهمية كذلك في إمكانية توفير معلومات متخصصة وجديدة كليا عن دور الإستثمار الفلاحي ومساهماته في الولاية عن طريق التشخيص والتحليل وتقييم أدائه، ما يمكننا من الوقوف على العيوب والنقائص التي تحكمها وبالتالي القيام بمحاولة جادة لتدارك هذه النقائص مستقبلا.

## حدود الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المدروسة تم وضع حدود زمنية ومكانية للدراسة، حيث تمثلت الحدود المكانية في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة (المجمع الجهوي للاستغلال) ومديرية المصالح الفلاحية للولاية، كما أن هذه الدراسة قد استهدفت ولاية ميلة دون غيرها من الولايات باعتبارها ولاية ذات خصائص فلاحية بامتياز، أما الحدود الزمنية للدراسة فإنها كانت خلال الفترة الممتدة من 2021/04/11 إلى 2021/06/03.

## منهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي:** في الجانب النظري للدراسة، من خلال التعريف بالتنمية الاقتصادية والاستثمار الفلاحي وإبراز أهم خصائصهم وأهميتهم ومقوماتهم.

- **المنهج التحليلي:** اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تقديم الإحصائيات والمعطيات والبيانات العددية المتأتية من مديرية المصالح الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، من اجل الوصول إلى نتائج واضحة ومعبرة بصورة صادقة عن الإشكالية.

## صعوبات الدراسة:

أثناء إنجاز الدراسة الحالية سواء على المستوى النظري أو الميداني واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

- قلة المراجع على مستوى المركز الجامعي فيما يتعلق بالإطار النظري للاستثمار الفلاحي.
- ضيق الفترة الزمنية المتاحة للدراسة والتي لم تسمح لنا بالبحث أكثر في الموضوع محل الدراسة، والاحتكاك بالفلاحين على مستوى مختلف المستثمرات الفلاحية.
- صعوبة الحصول على إحصائيات مفصلة وشاملة في نفس الوقت لكامل ولاية ميلة فيما يتعلق بالاستثمار الفلاحي بها.

## الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة سواء تلك المتعلقة بالاستثمار الفلاحي أو التنمية الاقتصادية، وفيما يلي سنقوم باستعراض أهمها:

**1- لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016،أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تسيير وعلوم تجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2018-2019.**

قسم الباحث دراسته إلى أربع فصول، أولها متعلق بالقطاع الفلاحي وآليات تمويله، ثانيها الإطار العام لسياسات دعم القطاع الفلاحي، ثالثها حول واقع سياسات الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر، ورابعها حول أثر سياسة دعم القروض على الإنتاج الفلاحي في ولايتي أم البواقي و خنشلة، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القطاع الفلاحي يختلف عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث التعقيد في الإنتاج و التوزيع ما يجعله يحضى بأهمية بالغة وهذا لدى جميع دول العالم خاصة وأنه المدر الرئيسي للغذاء.

**2- كطوفي اميرة، بهلول لبنى، دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية و علوم التسيير، المدرسة العيا للتجارة 2017.**

الهدف من هذه الدراسة هو نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع الاستثمار الفلاحي والتنمية الاقتصادية على حد سواء، التعرف على واقع القطاع الفلاحي الجزائري ومكانته ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي وتقييم الأداء والتعرف على واقع سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأهم ما جاءت به مع الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

**3-حيطوم علي، الاعتماد الايجاري ودوره في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR المجمع الجهوي للاستغلال-ميلة- خلال الفترة من 2010إلى 2015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2016/2015.**

قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول أولها الإطار النظري للقطاع الفلاحي ومصادر تمويله مبرزا أهم سياسات القطاع الفلاحي الجزائري والاتحاد الأوروبي نموذجا، ثانيها متعلق بالإطار النظري للاعتماد الايجاري كصيغة تمويلية مع ذكر تقييمه والإطار الميداني لاستخدام الاعتماد الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة مبرزا الإطار التشريعي والتنظيمي للاعتماد الايجاري بالجزائر الإطار العام للقطاع الفلاحي للولاية والاستخدام العملي للاعتماد الايجاري ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية.

**4-مزلف سعاد، آليات ترقية القطاع ألفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة ( 2000-2017 )- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019-2020.**

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة أفضل الآليات التي وضعتها الجزائر والمغرب وأثرها على القطاع الفلاحي والتنمية ككل. ورصد أهم متطلباته لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر والمغرب حيث يكتسي القطاع الفلاحي أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول نامية كانت أو متقدمة. فهو يعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، ويشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية ويستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما يساهم في توفير المدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات، ويساهم في الحصول على الموارد المالية من خلال عائدات الصادرات من المنتجات الغذائية، ويعمل القطاع الفلاحي على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

لقد تم الإستفادة من الدراسات السابقة في بناء التصور النظري والتاريخي للقطاع الفلاحي الجزائري إضافة إلى الإستفادة من النتائج التي توصلوا إليها في بناء القاعدة التي انطلقت منها

دراستنا، حيث تكمن القيمة المضافة لدراستنا في أنها جاءت مكملة وشاملة ومعالجة للنقائص المستخرجة من نتائج الدراسات السابقة وبذلك فإن دراساتنا مكملة للدراسات السابقة وذلك من خلال عدة جوانب تتمثل في الإستثمار الفلاحي، واقعه وطرق تمويله وكذا مساهمته في التنمية الإقتصادية.

**هيكل الدراسة:**

بهدف الإلمام قدر المستطاع بكافة جوانب الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين تسبقهم مقدمة تنتهي بخاتمة.

سنحاول في الفصل الأول استعراض الإطار النظري للاستثمار الفلاحي والتنمية الاقتصادية والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية من خلال تحديد مفهومها وتطورها، أهميتها، مصادر تمويلها، عناصرها، أهدافها ومعوقاتها، المبحث الثاني سنتناول فيه مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي من خلال تعريفه وذكر خصائصه وأهميته، تحديد مجالاته ومتطلباته ومصادر تمويله، أما المبحث الثالث بعنوان واقع الاستثمار الفلاحي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية مبرزين واقع القطاع الفلاحي وسياساته في الجزائر، مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية وأهم المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر.

أما بالنسبة للفصل الثاني سنتطرق في المبحث الأول إلى التعريف بمديرية المصالح الفلاحية والهيكل التنظيمي لها وأهم المهام والنشاطات التي تقوم بها مع لمحة عن ولاية ميلة، المبحث الثاني سنتكلم فيه عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعريفه والهيكل التنظيمي له وأهم خدماته، أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو بعنوان تقييم أداء دور الاستثمار الفلاحي على التنمية الاقتصادية في ولاية ميلة متضمنا بذلك بيانات ومعطيات وإحصائيات حوله.

# الفصل الأول

## الإيطار النظري للتنمية الإقتصادية و الإستثمار الفلاحي

**تمهيد**

يعتمد تقدم أي بلد وتطوره على التنمية الاقتصادية، ومعظم البلدان النامية منها والمتقدمة تسعى إلى مغادرة التخلف الذي تعانيه لتصبح أكثر تقدما والاستمرارية فيه ومن أجل نجاح هذه العملية يتطلب جمع كل من الطاقات والإمكانيات البشرية والفنية والمادية والمالية وفق تخطيط مرسوم ومدروس باتجاه تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

يمثل موضوع الإستثمار أحد أهم المواضيع التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية حيث يعتبر المحرك الأساسي في زيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الانتاج والتطور والتجديد، ومن بينها نجد الاستثمار الفلاحي أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول النامية ومن القطاعات الاستراتيجية في جذب الاستثمارت لما يتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية تسهل عملية القيام بهذه المشروعات بالإضافة إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لدعم وتطوير الإستثمار الفلاحي ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب هذا الفصل قسمناه إلى ثلاث مباحث جاءت كالآتي:

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.**

**المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الفلاحي.**

**المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي وعلاقته بالتنمية الفلاحية.**

## المبحث الأول: الإطار المفاهمي للتنمية الإقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادي من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة وهذا لكونها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها.

### المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تختلف تعريفات التنمية الاقتصادية باختلاف وتعدد الأدبيات والمفكرين ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به ونجد:

**1- التنمية الاقتصادية:**

لقد مر مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة مراحل كل منها تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية طبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

فخلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، بالإضافة التي تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

ومع حلول الثمانينيات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية.[1]، التي تعكس أبعاد بشرية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المتواصلة أو المستمرة أو بالتنمية المستديمة حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقرير يأخذ مفهوم جديد للتنمية أطلق عليه " التنمية المستديمة " والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة أي أن التنمية المستديمة هي ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع حاجياتهم.[2]

[1]- أحمد جابر بدراني، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة، طبعة أولى، القاهرة، مصر، 2014، ص 23-24.

[2]- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 84.

**2- مفهوم التنمية الاقتصادية:**

إذا كانت التنمية هي عميلة تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجيهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.[1]

في هذا الصدد أعطيت تعاريف للتنمية الاقتصادية كما يلي:

- ❖ جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة بأن التنمية الاقتصادية هي العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشتراكه.[2]
- ❖ أما الاقتصادي ( Kindlebeger ) فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي تنتظر إنشاءها.[3]
- ❖ وعرفها البروفيسور (Bonne ) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.[4]
- ❖ وعرفها آخرون بأنها عملية اجتماعية يترتب عليها تغيير الوضع الاجتماعي برمته فإذا كان التخلف له أبعاده المتعددة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وعملية وسياسية فإن عملية التنمية هي تغيير هذه الأبعاد كلها وليس بعد واحد فقط.[5]

- من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها:

تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار، وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالأول يعني زيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.[6]

---

[1]- سميحة طرى، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016، ص26.

[2]-إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات)، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2012، ص 7.

[3]- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004،ص 267.

[4]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 125.

[5]- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 171.

[6]- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات و فاعلون، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 33.

**3- أهمية التنمية الاقتصادية:**

تنطلق أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم من خلال الأمور التالية:

- ❖ إن التنمية الاقتصادية هي عملية تحقق للدولة الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن التبعية بأشكالها المتعددة وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي.
- ❖ إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.
- ❖ إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة.
- ❖ إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- ❖ إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما يحقق التطور الاقتصادي المنشود.
- ❖ إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تقليص وتقليل الفجوة الاقتصادية المتحققة مابين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

## المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

إن التنمية الاقتصادية تتطلب من أجل تحقيقها العديد من المستلزمات والمتطلبات ومصادر التمويل التي تضمن إستمراريتها ونجاعتها.

**أولا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:**

للتنمية الاقتصادية عدة مصادر يمكن تقسيمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

- ❖ **المصادر الداخلية:**

تتكون المصادر الداخلية من عدة أنواع أهمها:

- **الادخار:** يعرف الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك لأن الادخار في بعض الأحيان يستخدم في عملية الاستثمار، حيث ليس كل جزء لا يستهلك يدخر فربما يكتنز وهذا ما هو موجود في الدول النامية.

[1]- صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015، رسالة للحصول على درجة الماجيستر في اقتصاد المال و الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2018-2019، ص 32.

ومن جهة أخرى نقول أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك فالمداخيل التي يحققها الأعوان الاقتصاديين خلال فترة معينة لا تنفق كلها على الاستهلاك، وإنما يقتطعون جزء منها بعيد عن الإنفاق الاستهلاكي، غير أن الادخار في حد ذاته لا يدر دخل وإنما يجب أن يتحول إلى رأس مال عيني منتج ومن هنا تتضح العلاقة بين الادخار وتكوين رأس المال وبالتالي الاستثمار.[1]

وبدوره يأخذ الادخار شكلين أساسيين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

**1- الادخار الاختياري:**

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم إنفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه، أو هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه الأفراد طوعيا تحقيقا لرغباتهم ويأخذ شكل حسابات في المصارف صناديق التوفير، ويتمثل هذا النوع في مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال مضافا إليهما القطاع الحكومي.[2]

**1-1- مدخرات القطاع العائلي :**

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، فعلى حين تمثل مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية 50% من جملة المدخرات في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي 50 % ، كانت أنصبت القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي في الهند في عام 1978-1979 موزعة بينها على التوالي على الوجه التالي : 78.4% ، 19.9% ، 1.7%. أي أن مدخرات القطاع العائلي كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسي وقس على ذلك الوضع في معظم الدول النامية.[3]

**1-2- مدخرات قطاع الأعمال :**

يقصد به كل ما تخصصه مختلف المؤسسات والشركات الزراعية والصناعية والتجارية أو ذات الطابع الخدماتي سواء كانت ذات طابع عمومي أو خاص من أرباحها وهذا في زيادة

---

[1]- جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي" VAR"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 18-19-20.

[2]-أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 195.

[3]- إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية " المفاهيم والخصائص- النظريات – استراتيجيات- المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، أكتوبر 2008، ص 224 .

الاستثمار في القطاع نفسه، أو على مستوى قطاعات أخرى منتجة ويتحدد حجم ادخار هذا القطاع على الأرباح المحققة وعلى سياسة التوزيع المتبعة فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة يترتب عنها زيادة في الادخار لهذه المؤسسات وهذا في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد والركود الاقتصادي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أهمية ومدى فعالية هذا القطاع في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فهي تمثل مصدرا متواضعا مقارنة بالقطاع العائلي، وهذا نظرا لضعف حجم القطاع الخاص في أغلب الدول النامية كالجزائر، كما أن الأموال المدخرة ليست بالضرورة توجه إلى الاستثمار بل يمكن أن تدخر لمواجهة ظروف طارئة أو لتعزيز عملية التوزيع في حالات انخفاض الأرباح المحققة.[1]

**1-3- مدخرات القطاع الحكومي :**

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويلها عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة

و تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.[2]

**2- الادخار الإجباري:**

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات ويعتبر هذا الشكل من الادخار ذا فعالية من تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة.[3] ونجد فيه:

**2-1- الضرائب:**

يمكن اعتبار الضريبة بأنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين وحسب مقدرتهم التكليفية ودون مقابل خاص وذلك من أجل تحقيق منفعة عامة.[4]

---

[1]- سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 11-12.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 248.

[3]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 196.

[4]-محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 14.

كما تتفاوت الأهمية النسبية لفاعلية الضرائب في تحقيق حصيلة تمويلية مناسبة بالاعتماد على نوع الضرائب، فالضرائب المباشرة هي التي تفرض على الدخول والثروات، وهي تعتبر مصدرا محدودا نظرا لضالة هذه الدخول، أما الضرائب الغير مباشرة هي التي تفرض على الإنفاق والتداول وتأخذ شكل ضريبة تفرض على السلع الكمالية، وفي أحيان أخرى تفرض على السلع والخدمات الضرورية.[1]

**2-2- التمويل المصرفي:**

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.[2]

**2-3- التمويل بالعجز(التمويل التضخمي):**

تلجأ الحكومات لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وعادة ما تسمى هذه العملية التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي للعجز، ويكون ذلك عن طريق زيادة الإصدار النقدي وزيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة حيث تؤدي هذه الوسيلة لزيادة عرض النقد ورفع قدرة الحكومة على استغلال بعض الموارد الاقتصادية لكن النتيجة التي يمكن الوصول إليها هي التضخم.[3]

❖ **المصادر الخارجية :**

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية.[4] ونذكر منها :

[1]-أحمد عارف العساف مرجع سابق، ص 197.

[2]-بن زموري خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2002-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص 18.

[3]- إبتهال أحمد قابقلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية، مشروع أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين سورية، 2013-2014، ص 30.

[4]- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بن القايد، تلمسان، 2017-2018، ص 71.

**1-مصادر التمويل الخاصة :**

وتنقسم بدورها إلى قسمين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية.

**1-1- الاستثمار الأجنبي المباشر :**

هو استثمار من قبل جهات مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار وأن كلمة المباشر تعني سيطرة السيطرة (كاملة أو جزئية) على المنشأة التي توجد داخل البلد المضيف، وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس مشاطها في الدول النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج، وينقسم هذا النوع من الاستثمارات هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية والشركات المتعددة الجنسيات.

**1-2- القروض التجارية :**

تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع وهي تلك المقادير التي تقدمها منظمة أو حكومة معينة تابعة لبلد معين للبلد الآخر وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفين، وتختلف هذه القروض حسب طول فترة السداد والشروط والمصادر.

**2- مصادر التمويل الرسمية:**

ونجد فيها:

**2-1- التدفقات الثنائية (الحكومة):**

إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية أي أنها تتضمن عنصر المنحة،ولهذا تسمى مساعدات إنمائية رسمية وتتكون التدفقات الثنائية من العناصر الآتية:

- **المنح** : إن المنح لا تمثل أية التزامات على البلدان المستلمة لها، إنما تمثل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المانحة إلى البلدان النامية وفي مثل هذه الحالة فإن البلد المستلم للمنحة ليس ملزم بدفع أي شئ لا أقساط ولا أسعار فائدة.
- **القروض** : و هي نوعان الأول قروض قصيرة الأجل أما الثاني فهي قروض طويلة الأجل وهي تنقسم بدورها إلى قسمين، الأول قروض ميسرة أي بفائدة منخفضة وفترة سداد طويلة، أما القروض الغير ميسرة فالفائدة فيها تكون مرتفعة وتضاهي أسعار الفائدة السائد في السوق العالمي وأن فترة السداد فيها تكون قصيرة .

❖ **الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر** : يمثل ذلك استثمار الموارد الأجنبية الخاصة في اقتصاديات البلدان النامية ، مع امتلاك هذه النشاطات سواء بشكل تام أو جزئي، ويكون في غالب الأحيان من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وهذه الأخيرة هي الشركة التي تقوم بنشاطات إنتاجية في أكثر من بلد وبطبيعة الحال فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على رأس المال بل يتضمن أيضا تكنولوجيا الإنتاج وفلسفات الإدارة وممارسات رجال الأعمال والتي تتضمن إجراءات تقيد التسويق والدعاية وظاهرة تسعير التحويلات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات.

**2-2- تدفقات المساعدات متعددة الأطراف:**

تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للإعمار والتنمية ووكالة التنمية الدولية وكذا وكالة التمويل الدولية والأمم المتحدة والبنوك التنماوية الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي ( ADB) والصندوق الإفريقي للتنمية (ADB) إلخ. وتجدر الإشارة إلى أنها تدفع الموارد من الوكالات متعددة الأطراف إلى البلدان النامية لا تعتمد فقط على مساهمات البلدان المتقدمة بل تعتمد أيضا على الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال وكذالك من سداد القروض السابقة.[1]

[1]- خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 0-، 2011-2012، ص 42-43-44-45.

**شكل رقم(1): مصادر تمويل التنمية الإقتصادية.**

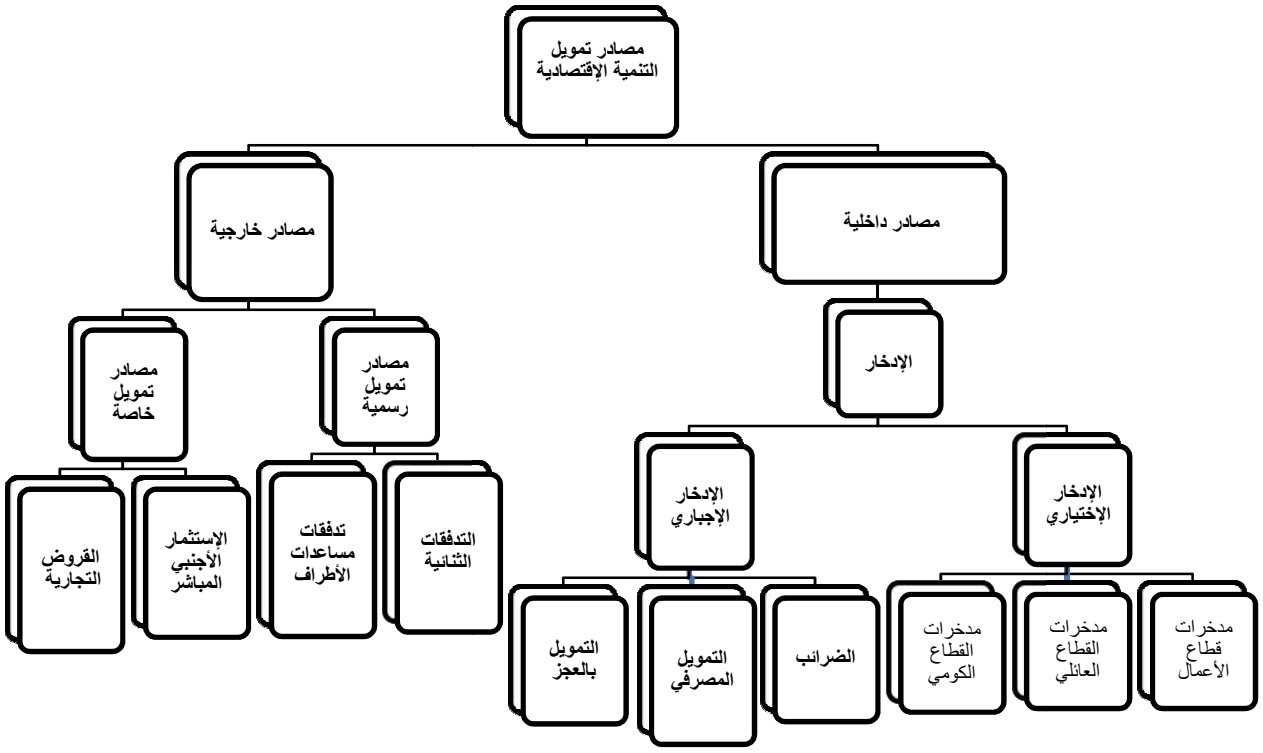


**المصدر/ من إعداد الطالبتين إعتمادا على ما سبق من مصادر تمويل التنمية الإقتصادية.**

## ثانيا:عناصر التنمية الاقتصادية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ونذكر منها:

### 1-رأس المال:

إن النظرية الاقتصادية ركزت في معظم ما يتصل منها بالتنمية على أهمية عملية التكون الرأس المالي في تحقيق التنمية والتي تتمثل برأس المال المادي الذي تمثله كافة الأصول الرأس مالية (آلات، مكائن، معدات، وغيرها) والتي تستخدم في أغراض إنتاجية وعملية تكوين رأس المال تحقق من خلال الاستثمار والذي يتطلب توفير قدر مناسب من الإدخارات الحقيقية (العينية) والتي ينبغي توجيه استخدامها في الاستثمارات بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك، و كذلك ضرورة وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل عملية التكوين الرأس مالي الذي يمثلها الاستثمار وأن يرافق ذلك وجود مؤسسات وأجهزة قادرة على تعبئة المدخرات وتجميعها وتوفيرها للمستثمرين.

ولذلك يلاحظ أن رصيد رأس المال في الدول النامية أي المتجمع منه في الفترات المعينة منخفض وأن الإضافة إليه من خلال الاستثمار هي الأخرى منخفضة، كما أن ما متاح من رأس هذه الدول غير متنوعة، وليس الأكثر تطورا في الغالب بسبب افتقار معظمها للموارد المالية، وافتقارها للموارد الحقيقية

و بالذات ما يتصل بالموارد البشرية وفي الجانب النوعي منها في شكل خاص، وهو الأمر الذي يقود إلى انخفاض حصة الفرد الواحد من رأس المال، وانخفاض الزيادة فيها وهو يؤدي عمله ونشاطه، ومن ثم انخفاض إنتاجيته وإنتاجه، وهو الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمار وزيادة درجة تنوعه وأن يتم الاستثمار في الأصول الرأس مالية الأحدث والأكثر تطورا وبالذات من خلال توفير المستلزمات العينية لهذا الاستثمار وبشكل خاص منها الموارد البشرية المتطورة والتي تسهم في تحقيق مثل هذا الاستثمار وفي استخدامه بكفاءة وبالشكل الذي يقود إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج والإسهام من خلال ذلك في تحقيق التنمية.

**2- موارد طبيعية:**

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية في حالة وجودها من ناحية، وفي حالة توفر الموارد الأخرى التي تتيح استخدامها وبالذات ما يتصل منها بالموارد البشرية المتطورة والمتصلة بتوفر قدرات إدارية و تنظيمية ومهارات لدى العاملين من خلال تطوير التعليم وما يؤكده هو أن العديد من الدول قد استطاعت تحقيق النمو فيها بدون وجود وفرة لديها من الموارد الطبيعية في اليابان مثلا، إضافة إلى ما سبق فإن التطور النوعي للموارد البشرية يمكن أن تتيح إمكانية لإحلال موارد مصنعة بدلا من الموارد الطبيعية كالحرير الصناعي والمطاط الصناعي بدلا من الحرير والمطاط الطبيعي، وأن هذا التطور النوعي للموارد البشرية يمكن أن يقود إلى توفير الإمكانية لإستخدام طرق أساليب إنتاجية تقلل من استخدام الموارد النادرة والتي يمكن أن يكون من بينها الموارد الطبيعية في حالة ندرتها والإستخدام المتوفر من الموارد بدلا عنها وهو الأمر الذي يقلل من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الموارد رغم أهميتها.[1]

**3- الموارد البشرية:**

تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات الدافعة لذلك.

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج

[1]- فليح حسن خاف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007، ص 466-467.

وتطويره وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم و منفذ لهل، وبالتالي كمنتفع منها.[1]

**4- التكنولوجيا:**

تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعني الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع و التكنولوجيا تساهم في:

- ❖ زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف و الابتكار.
- ❖ اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عدة عوامل منها:

- ❖ معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- ❖ اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة التي من شأنها أن ترفع من جودة و نوعية و كمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض معتبر ومن ثم تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

**5- التخطيط:**

يعرف التخطيط بأنه البرنامج الذي يوضح كيفية وطرق استغلال الموارد المتوفرة و كيفية جلب الموارد الغير متوفرة ولتنمية مستلزمات تتعلق بالتخطيط التنموية منها:

- ❖ يجب أن توضع أهداف لتنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولوية قبل غيرها.
- ❖ يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة العناصر الناتج المتاحة بشكل فعال.
- ❖ يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية و التنمية و الإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية.
- ❖ معرفة الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى من الإمكانيات المتاحة.

[1]- خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية أم البواقي 2007-2012، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكادمي، تخصص مالية، تأمينات و تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013، ص 37.

❖ يجب أن لا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض.[1]

## المطلب الثالث: أهداف و معوقات التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الإقتصادية و معوقاتها من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف هذه الأخير وأوضاعها الاجتماعية، والإقتصادية والثقافية وحتى السياسية، حيث يمكن حصر هذه الأهداف والمعوقات فيما يلي:

### أولا- أهداف التنمية الإقتصادية :

لكل دولة أهدافها الخاصة و لكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم هذه الأهداف في :

- ❖ **زيادة الدخل القومي:** تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي وهو أهم الأهداف على الإطلاق ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بتنمية اقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها و زيادة نمو سكانها ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الإقتصادية.[2]
- ❖ **رفع مستوى المعيشة :** تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، و أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد الزيادة في الدخل القومي السنوي فحسب إنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الإقتصادية في الدول مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، علما أن هناك إرتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل إنخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة. فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع ما في مستوى المعيشة.[3]
- ❖ **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** تعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الإقتصادية

[1]- بن زموري خيرة، مرجع سابق، ص 16.

[2]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2014، ص 26.

[3]- إسماعيل عبد الرحمان، د. حربي عريقات، مرجع سابق، ص 274-275.

الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكا خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الإقتصادية لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر باعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة
والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.[1]

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، يعتبر هدفا لعملية التنمية الإقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض دخلها القومي، و انخفاض متوسط نصيب الفرد فيها، تواجه إختلالات في توزيع الدخول والثروات.

ومن الطبيعي أن يكون للتفاوت في توزيع الدخول والثروات آثار سلبية على المجتمع، ويؤدي إلى توسع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهذا يعني بدوره أيضا إهدار موارد التنمية الإقتصادية، في حين أن زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع والناجمة عن عملية التنمية الإقتصادية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع بدلا من تركيزها في يد فئة محددة لأنها تتوزع من خلال الدخل القومي، في صورة دخول فردية.[2]

- **التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:** يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية و الفنية.

و يتميز البنيان الاقتصادي في الدول المتخلفة بسيطرة القطاع الزراعي، مما جعلها تتعرض لكثر من التقلبات الإقتصادية نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار، لذلك يجب على الدولة التوسع في الهيكل الإنتاجي و بناء بعض الصناعات الثقيلة إن أمكن وذلك لتمد هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياطات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها مشكلة تخلف القاعدة الإنتاجية وتقادمها، ضعف درجة التشابه بين القطاعات والتبعية للخارج، و في ظل هذه الأحوال لا يمكن بناء إستراتيجية تحقق أهداف هذه الدول بالشكل المرضي إلا إذا حدث التغير المنشود في بنية و هيكل اقتصاديات هذه الدول.

---

[1]– بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 5–6.

[2]–أحمد حسين أحمد المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستر في إدارة الأعمال، كلية التجارة العالمية، الجامعة الإسلامية، غزة، نوفمبر 2003، ص 43.

وقد شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم و في الدول النامية على وجه الخصوص، هذا وقد عبر عن هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وفي عام 1995 انعقد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية تمت فيه مراجعة السياسات والإستراتيجيات المتبعة سابقا واستغرقت عاما كاملا وتمخض عنها نشر تقرير بعنوان " دور التعاون من أجل تشكيل القرن الحادي والعشرين " اشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية.[1]

**ثانيا: معوقات التنمية الاقتصادية**

إن عدم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية راجع بلا شك إلى مجموعة من الصعوبات والعوائق التي تواجهها التنمية ويتم تصنيفها كمايلي:

**المعوقات الاقتصادية:**

تتمثل في ندرة رؤوس الأموال وصعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأس مالي، والمهم هنا هو نذرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان أو بمعنى آخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، ويراعى أن مصدر كل إستثمار هو الإدخار ومن ثم فيمكننا النظر إلى مشكلة نذرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها ضعف مستويات الإدخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقق الإستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية. كذلك نجد إنخفاض الكفاءة الإنتاجية حيث يرجع هذا الإنخفاض في الدول عادة إلى عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، فالمهم هنا ليس كمية الإنتاج بل جودتها. فالدول النامية تفتقر عادة إلى بعض الثروات الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة والقوى المحركة والمواد الخام اللازمة لبعض الصناعات، فالمشكلة هي العمل على زيادة هذه الثروات كما ونوعا أما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال وإنما تنحصر في تعليمهم وتزويدهم بخبرات جديدة وتدريبهم على إستخدام الآلات وأساليب الإنتاج الحديثة. و من جهة أخرى نجد تفشي ظاهرة الإقتصاد المزدوج داخل إقتصاديات الدول النامية ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعيين منفصلين عن بعضهما داخل الإقتصاد القومي أحدهما قطاع إقتصادي متقدم والآخر قطاع تقليدي متخلف والصلة

[1]– عبد اللطيف مصيطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين إقتصاديات الإستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2007–2008، ص 50–51.

بين القطاعين مفقودة، فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية إعادة الإنتاج في الدول الرأس مالية.[1]

**المعوقات السياسية و الاجتماعية و الفكرية:**

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة في الدول لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل و الخروج من المشاكل تدريجيا، ونظرا لأنت المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما تحتاج لمدة كافية ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغير شامل في المجتمعات التي شاركت معها في صنعها.[2]

**المعوقات التنظيمية و التكنولوجية:**

تعتبر العقبات الإدارية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في نقص الكفايات الإدارية و الفنية المتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة و الروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية الاقتصادية، إن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما تناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري، مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.[3]

[1]– أسماء فزاني، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية– حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012–2013، ص 49–50.

[2]– بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988–2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بالعباس، 2018–2019، ص 173–174.

[3]– أسماء فزاني، مرجع سابق، ص 51.

## المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يحتل مكانة هامة وإستراتيجية في الهيكل الاقتصادي كما يعتبر هذا القطاع مصدرا أساسيا للغذاء وتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية لسكان، وتحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل ، وكغيره من النشاطات الأخرى فهو يحتوي على معلومات ومعطيات تخصه والتي يجب فهمها و معرفتها حتى تكون عملية استغلاله سهلة و بالشكل المطلوب .

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي، خصائصه و أهميته

باعتبار أن الاستثمار الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم في النشاط الاقتصادي، فسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستثمار ألفلاحي خصائصه و أهميته.

**أولا: تعريف الاستثمار الفلاحي:**

نخص بالذكر هنا بأن جمل الاستثمار الفلاحي تتكون من جزئين هما :

**1- الاستثمار:**

عرفه بروناس : بأنه " تخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها خلال فترة زمنية طويلة ".

عرفه فرانس : بأنه " توظيف الأموال لفترة زمني محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال و مخاطر التضخم و التدفقات ".[1]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الاستثمار على أنه :

ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملي الإنتاجية من اجل تكوين رأس المال[2]. كما يعتبر أيضا أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لايستعمل في الاستهلاك و عاد يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما أستهلك من طاقة إنتاجية موجودة .[3]

**2- الفلاحة :**

إن كلمة الزراعة مشتقة من AGRE أي الحقل أو التربة، وكلمة CULTURE تعني الرعاية والعناية، والفلاحة هي كل نشاط يستند إلى الاستغلال ويرتبط بسيرة دورة نمو منتوج نباتي أو حيواني

[1]- دريد كامل آل شبيب ،الاستثمار الفلاحي و التحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية، 2009 ص 17 ،18.

[2]- طارق الحاج ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، طبعة الأولى ، عمان ، 2013 ، ص 123.

[3]- محمود الوادي ، إبراهيم خريس ، نضال الحواري ، ضرار العتيبي ، الأساس في علم الاقتصاد ، دار اليازوري العلمي للنشر و التوزيع ، الطبع العربي ، عمان ، الأردن ، 2007، ص261.

وتكاثره، أو هو إمداد للاستغلال لاسيما خزن المتوجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها و توظيفها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال .[1]

**3- الاستثمار الفلاحي:**

هو دمج عوامل الإنتاج المتوفرة ( الأرض، العمل، رأس المال ...)، وتشغيلها بقصد إنتاج مواد فلاحية لسد حاجات المستهلكين و للحصول على أفضل النتائج الممكنة .[2]

إذن الاستثمار الفلاحي يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي ، غير انه إضافة لتخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلة إنتاجية (الأرض ، العمل ، رأس المال )، وإدماجها لإنتاج سلع فلاحية لسد حاجيات المستهلكين والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الوطني الفلاحي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي فانه يتحمل مخاطر مرتبطة بمتغيرات اقتصادية متعدد يمكن السيطرة عليها والتقليل من تأثيراتها ومخاطر أخرى مرتبطة بظروف مناخية وبيئية يصعب السيطرة عليها، مما يرفع درجة المخاطرة لهذا النوع من الاستثمار.[3]

**ثانيا: خصائصه**

للاستثمار الفلاحي مجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمارات في القطاعات الأخرى والتي يمكن حصرها في:

❖ **الدورة المالية:**

تختلف الدورة المالية في الزراعة على الصناعة، في التحقق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، ومن تم فهو ليس عملية مستمرة، و بذلك تكون الدور طويلة نسبيا.

تختلف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرص للاستفادة عن السنة المالية من وجهة نظر المحاسبين وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصارف و البنوك.

---

[1]- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق نعمان 331 ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و تأمينات و تسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي ، 2016-2017 ، ص 51

[2]- كتفي سلطان ، توجيه الاستثمار ألفلاحي نحو الخواص نماذج من الشمال الشرقي الجزائر (ولاية سكيكدة ، قسنطينة ، أم البواقي ) ، مجلة علوم وتكنولوجيا D ، معهد تسيير التقنيات الحضرية ، جامعة قسنطينة 3 ، ص 64.

[3]- حويتة عمر ، سعيج منيرة ، تطوير الاستثمار الزراعي و دوره في دعم نمو القطاع ألفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، مجلد 2 ، العدد 7 ، 2018 ، ص 188.

❖ **الدورة الفلاحية :**

يخضع الاستثمار ألفلاحي للدورة الفلاحية إذ أن الفلاحة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض سنة أخرى من اجل تمكين التربة حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج أخر لطبيعة إنتاجية مختلفة .

❖ **المخاطر :**

أهم معوقات الاستثمار الفلاحي هي أن المخاطر فيه تتجلى بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كإشارات التنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع في حين نجد أن نسبة المخاطر في القطاع الصناعي هي اقل وذلك من خلال التنويع في مجال الاستثمار، وفي وقت الذي يستوجب هذا القطاع إلى التنويع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل و تنوعها كما تشترك جميعها في ارتفاع نسبة المخاطرة لتوقع سوء المناخ أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية .[1]

❖ **التكيف :**

إمكانية التكيف للاستثمار ألفلاحي اكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض و درجات قابليتها و صلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات الإنتاجية وأحجامها وكذلك التناوب الفلاحي وتغيير اختيار مشاريع الاستثمار .

❖ **صعوبة التمويل الفلاحي:**

وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية خاصة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى، وتقدر قيمة الأرض والمباني وغيرها من المنشات الثابتة بنحو 25% من رأس المال ألفلاحي.

❖ **ضخامة رأس المال الثابت:**

تتصف الفلاحة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى.[2]

[1]– يوب زكرياء ، ملال كريمة ، السياسة الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر 1999–2015 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و التنمية ، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2015–2016 ص 26–27.

[2]– مزلف سعاد ، شليحي الطاهر ، قياس اثر الاستثمار ألفلاحي على الإنتاج ألفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990–2018) باستخدام نموذج ARDL ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، مجلد 6 ، عدد 1 ، 2020 ، ص 244.

**شكل رقم(2): خصائص الإستثمار الفلاحي.**

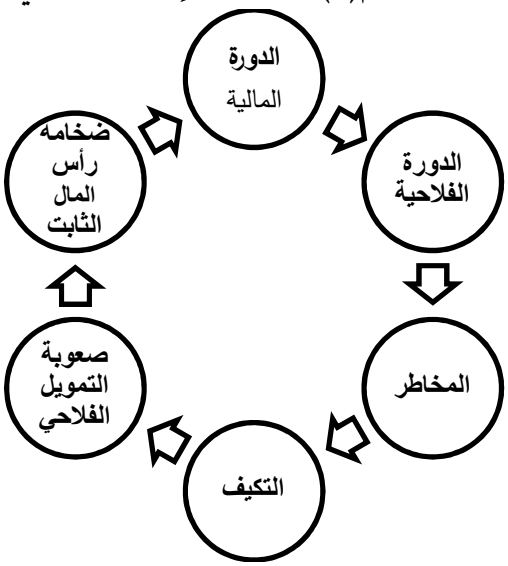


**المصدر/ من إعداد الطالبتين إعتمادا على ما سبق من خصائص الإستثمار الفلاحي.**

**ثالثا: الأهمية**

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال :

**1- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع :**

يساهم الاستثمار الفلاحي في العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات ، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان و مشتقاتها.

**2- توفير الموارد المالية :**

يعتبر الاستثمار الفلاحي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية وللأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني... الخ، أو أولئك الذين يحققون دخل من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلا، مما يعني ان القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء.

**3- توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي :**

يقوم الاستثمار الفلاحي بتوفير العديد من المواد الخام، والتي يمكن أن تستخدم كمداخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم و تطوير هذا الاستثمار وبالتالي دعم الاقتصاد ككل فالاستثمار الفلاحي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما انه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص

الزيوت منها مما ساهم في نشأة وتطور قطاع استخلاص و تعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي و يوفر كذلك المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع ألفلاحي.

**4- استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:**

يستغل الاستثمار الفلاحي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يصعب أن توجد في قطاعات أخرى، ففي الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في القطاع الإنتاجي النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

يعتبر الاستثمار الفلاحي بمثابة القطاع الرئيسي لاستيعاب القوى العاملة في الكثير من الدول حيث يمثل العاملون فيه ما يزيد عن 40% من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، وهذا فانه يمثل مجال لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة وخاصة في المناطق والدول المزدحمة بالسكان.

يساهم الاستثمار الفلاحي في توفير النقد الأجنبي، ففي حالة ما إذا كانت الصادرات الزراعية تزيد عن الواردات الزراعية يكون هناك كسب صافي فائض للقطاع الفلاحي، يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لازما على الدول النامية عامة والجزائر خاصة تبني إستراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جل المشاكل التي يعاني منها القطاع، ومن تم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها سياسة التشغيل.[1]

## المطلب الثاني: مجالات و متطلبات الاستثمار الفلاحي

تختلف جوانب ومجالات الاستثمار الفلاحي حسب كل مدخل من نوعية النشاط، مراحل الانتاج ومراحل المنتوج، كما يتطلب الاستثمار الفلاحي مجموعة من الشروط نجدهم في:

**أولا : مجالات الاستثمار الفلاحي**

يمكن تحليل القاعدة الإنتاجية في الفلاحة من عدة زوايا أو مداخل ترصد من خلالها مجالات وأوجه الاستثمار في الفلاحة، بحيث نميز أكثر من مدخل لتحديد المجالات التي تتم فيها عملية الاستثمار.

[1]- بو النعمة شيرين، بوطرنيخ حنان، نحو تفعيل صيغ التمويل الاسلامي لتطوير الاستثمار الفلاحي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2019-2020 ص24-52-26.

**1- مدخل نوعية النشاط:**

معظم الباحثين في الاقتصاد الزراعي يميلون إلى مدخل نوعية النشاط وفيه يتم تحديد مجالات الاستثمار استنادا إلى التقسيم إلى التقسيم الشائع لفروع الإنتاج الفلاحي.

- **فرع الإنتاج النباتي:**

وهو كل مايتعلق بالحرث و البذر و التشجير والبستنة ويشمل:

- محاصيل الحقل الكبرى ( القمح ، الشعير...)
- الخضر والبقول الجافة.
- الفواكه والثمار.
- **فرع الإنتاج الحيواني:**

ويشمل مايلي:

- إنتاج اللحوم الحمراء.
- إنتاج اللحوم البيضاء.
- إنتاج الحليب.
- إنتاج البض.
- إنتاج العسل.

**2- مدخل مراحل الإنتاج:**

قال تعالى: " فالينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا، ثم شققنا الأرض شقا، فانبتنا فيها حبا و عنبا و قضبا، وزيتونا ونخلا، وحدائق غلبا، و فاكهتا وأبا، متاعا لكم و لأنعامكم"

يعتبر النشاط الفلاحي هو مجموعة حلقات سبق بعضها البعض و تشكل كل منها مرحلة تمهد المرحلة اللاحقة لها وأهم هذه الحلقات:

**صب الماء:** وتعني تهيئة لوازم البري وذلك بعتبار الماء أهم عناصر الحياة للمنتجات الزراعية الفلاحية.

**شق الأرض:** وهي المرحلة الثانية وتتطلب أدوات العمل ( أدوات الحفر و الحرث و البدر...).

**الإنبات:** وهي المرحلة الثالثة التي تتميز بطول الفترة أكثر من المرحلتين السابقتين إذ أن الرعاية للمزروعات تبقى مجال الاستثمار طويل الأمد نسبيا، خاصة في بعض الأشجار المثمرة كالنخيل و الزيتون.

**تربية الأنعام:** إذ أن الأنعام لايمكن أن تعيش إلا بتوفير الناتج الأولي للأرض الذي يمثل أداة التغذية الأولى للأنعام.

**المرحلة الأخيرة:** وهي مرحلة الاستهلاك النهائي للمنتوج.[1]

**3 – مدخل مراحل المنتوج:**

وفيه يتم التقسيم حسب الدوائر التي يمر بها المنتوج، هنا نميز بين دائرتين:

**دائرة الإنتاج:** وهي التي تتم فيها مرحلة ( تحضير مستلزمات السلعة ) وتقديم الشكل النهائي للمنتوج.

**دائرة التسويق:** وهي مرحلة التداول للسلعة، ويعتبر التسويق الزراعي من أهم أبواب الاستثمار في الدول المتقدمة والنامية بشكل عام، وذلك لتوفر الإنتاج الزراعي المنافس من الدول المتقدمة من ناحية ومن ناحية أخرى عدم التمكن من السيطرة على حركة السوق الداخلية والخارجية، من حيث الأجهزة القائمة بالتسوية لتدني مستواها الفني من جهة وخبرتها من جهة أخرى، لحداثة التعامل معها مايجعل الاستثمار في التسويق الزراعي لا يقل أهمية عن الاستثمار في دورة الإنتاج.[2]

**ثانيا: متطلبات الاستثمار الفلاحي**

إن متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي متعددة ونذكر منها:

**أ- الأراضي الصالحة للزراعة و العمالة:**

يمثل توفر الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة العنصر الأساسي للاستثمار الزراعي، حيث يسمح بوجود هذه الأراضي بإنتاج محاصيل متنوعة أو القيام بالزراعة المختلطة بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، مع إمكانية زيادة المساحة المحصولية بشكل مستديم أو موسمي، وذلك يعتمد على مدى توفر المياه ومعدلات هطول الأمطار، كما أن توفر العمالة الزراعية في المناطق الريفية يسمح بالتقليل من تكاليف عنصر العمل في الإنتاج الزراعي، ويعتمد ذلك على طبيعة المشاريع المقترحة للتنفيذ ونوعية المحاصيل المراد إنتاجها فيها.

**ب-مصادر الثروة الحيوانية:**

أن توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية يعتبر من متطلبات الاستثمار الزراعي في هذا المجال حيث توفر إعدادا هائلة من الثروة الحيوانية، إضافة إلى وجود مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية التي يمكن تنميتها لتوفير المزيد من الأعلاف الحيوانية، هذا فضلا عن إمكانية تربية الحيوان جنبا إلى جنب مع الإنتاج النباتي.

---

[1]-كطوفي اميرة، بهلول لبنى، دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية و المالية و علوم التسيير، المدرسة العيا للتجارة، 2017، ص 44-45

[2]- بالبكوش هنية، بيوض غادة، دور هيئات الدعم و المرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني لتامين عن البطالة – وكالة مبلة –، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية ( ل.م.د ) تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2019-2020، ص 11

**ت-اختيار موقع المشاريع الزراعية:**

يعتبر اختيار موقع المشروعات الزراعية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الزراعي بشتى مكوناته، وكذا الجدوى الاقتصادية لجاذبية المستثمرين محليا وإقليميا ودوليا، أهم متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث يرغب المستثمر في استيفاء المشروع لرغباته من حيث درجة المخاطر التي يتوقع تحملها ومستوى العائد المتوقع من كل مشروع على حدة.

**ث-تحديد نوعية الإنتاج الزراعي:**

ان تحديد نوعية الإنتاج الزراعي يعتبر من متطلبات الاستثمار الزراعي، وهذا في إطار التوجيهات الاقتصادية و الاجتماعية لكل دولة ضمن استراتيجياتها أو خططها التنموية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تهدف من خلالها إلى زيادة الإنتاج الغذائي لدوره في تحقيق الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاجتماعي، وخلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من العمالة، ويشمل الإنتاج الغذائي الحبوب بأنواعها، اللحوم بأنواعها، ومنتجات الألبان، والخضروات والفواكه وغيرها، إلا أن هذه المنتجات تحتاج إلى بيئات مناخية وأنواع تربة مختلفة، مما يجعل عملية تحديد نوعية الإنتاج مرتبط بتحديد المشاريع الاستثمارية الزراعية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات، وهو ما يمكن من خلق توازن إقليمي في القطر الواحد.[1]

**ج- تحديد التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي:**

يعتبر استخدام التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي أمر ضروري للاستثمار الزراعي، وتكاليف متجددة عبر الزمن بحسب تغير المحيط الاقتصادي والاجتماعي وحتى المناخ، ولمواكبته التطور العالمي ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات العملية الإنتاجية من بذور ومخصبات للأراضي ومبيدات الحشرات والآلات والمعدات و تختلف هذه التقنية من بلد لآخر بحسب إمكانيتها وظروفها.

**ح-التمويل الزراعي:**

وهو أهم عنصر يعيق الاستثمار في المجال الزراعي خاصة بالنسبة لصغار المزارعين الجدد في المجال، حيث يوجد عدة عوامل تؤدي إلى عدم توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب منها: المخاطرة في القطاع الزراعي مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة انه يتأثر بالدرجة الأولى بالظروف المناخية هذا مايؤدي بالمؤسسات إلى إحجامها عن تمويل هذا القطاع حفاظا على مركزها المالي. تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية حتى توفر التمويل اللازم( عقارات أو أصول متنقلة )، إلا أن المزارعين يفضلون الإنتاج كضمان فبتالي لايكون هناك توافق وقلة الموارد المالية لدى البنوك الزراعية، ما تسبب في عجز هذه المؤسسات على تلبية مختلف المتطلبات المالية في الاستثمار الزراعي إضافة إلى إن القطاع الزراعي يتطلب تمويل مرحلي من بداية إعداد التربة إلى الحصاد إلى النقل فالتسويق

[1]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر-03- ، 2011-2012 ، ص90-91.

وعليه فان بالتمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو تدنيه فيه المراحل التي بعدها قد يؤدي ذلك إلى فشل الموسم الزراعي وبالتالي ارتفاع درجة المخاطر.

**خ- التسويق الزراعي :**

للتسويق الزراعي دور مهم في الاستثمار الزراعي حيث يساهم في تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية و الخدمات المتعلقة بها، أي من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وكذا الموازنة بين العرض و الطلب.

**د- التصنيع الزراعي:**

إن وجود إمكانيات للتصنيع الزراعي يشجع عملية الإنتاج الزراعي ما يضمن له تصريف نسبة من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معلومة، مما يدفعه إلى الإنتاج أكثر للمحاصيل استجابة إلى الصناعة فهي مترابطة ومتكاملة مع الصناعة سواء مواد غذائية أو غير غذائية وهذا ما يساعد على التوسع أكثر في الاستثمار الزراعي.

**ذ- الخدمات المساندة في القطاع الزراعي:**

يتطلب الاستثمار الزراعي توفير الخدمات كالإرشاد والتوجيه الزراعي والبحوث والنقل والحماية وغيرها، وضعفها يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها لدى المزارعين مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي.[1]

## المطلب الثالث: مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي

حتى تكون هناك فعالية في التمويل الموجه لنشاط ألفلاحي، فلا بد أن يكون ذو مصادر متنوعة من اجل تفادي شح وانعدام التمويل، وهناك العديد من هذه الصادر التي تزود القطاع ألفلاحي بالتمويل ولكنها تختلف من حيث الفعالية والاستدامة، وهذه الصادر جاءت على النحو الآتي:

**أولا المصادر الذاتية:**

تعد مصادر التمويل الذاتية في الغالب الملجأ الأول بالنسبة للمستثمر ألفلاحي، وهي الحافز المبدئي في تجسيد المشروع، وما يميز هذا المصدر عن باقي المصادر سهولة الحصول عليه وانه لا يترتب عنه التزامات رده، ولعل من بين أكثر هذه المصادر نجد مايلي:

1. **الميراث:** غالبا ما يحصل الفلاح على المزرعة ورأس مالها بطريقة الوراثة، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس أموال المالك إلى ورثته، فيعنى الوريث في الاستثمار فيها، ويعزى إلى عدم جدارة الميراث في تمويل النشاط الفلاحي في كونه عادة ما يكون هناك عدة ورثة ما يؤدي في الغالب إلى نشوب نزاع حوله وبالتالي تجميده.

[1]- جعفري جمال، شيخاوي سهيلة، دور الإستثمار الزراعي في تنمية الإقتصاد الزراعي بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني حول تنمية الإقتصاد الزراعي و الريفي كآلية لتنويع الإقتصادي في الجزائر(الواقع والآفاق والتحديات)، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، المنعقد يومي 05-06 نوفمبر 2019.

2. **الادخار:** يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال حيث انه يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك،بل يضاف إلى رأس المال المستثمر. وهذا ما يجعل الادخار مصدرا هاما في تكوين رأس المال بالنسبة للقطاعات الأخرى، أما في القطاع ألفلاحي فإن دوره محدود و خاصة لدى صغار الفلاحين وهذا بفعل تدني الدخل ألفلاحي المرتبط بتدني الربح الذي يحققه الفلاح جراء المتغيرات العديدة التي تأثر في النشاطات الفلاحية.

**ثانيا المصادر الخارجية:**

تتعدد المصادر الخارجية لتمويل القطاع الفلاحي مقارنتا بالمصادر الداخلية، ذلك لأنها استثمار مالي يتيح تحقيق أرباح جراء عملية الإقراض، كما أنها تتصف بفعاليتها وبكونها التزام يتحمله الفلاح[1]، ولعل أهم هذه المصادر ما يلي:

**1- التمويل بالقروض:** تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسة مالية تنشط في نفس القطاع، أما قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة و العتاد ألفلاحي[2]، حيث يمكن تصنيف هذه القروض وفق المعايير الآتية:

**1-1 التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:**

**القروض العقارية:** والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في المزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

**القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج ألفلاحي.

**القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي، وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

**قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

---

[1]- لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي و خنشلة خلال الفترة 2000-2016،أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تسيير وعلوم تجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2018-2019، ص29-30.

[2]- سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الإقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف-1، 2019-2020، ص165.

**1-2- التصنيف حسب آجال القروض:** ثلاثة أنواع وهي:

**القروض القصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للفلاحين لسد احتياجاتهم الفلاحية الموسمية كالبذور والأسمدة وغيرها ودفع أجور العمال والحراثة و الحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.

**القروض المتوسطة الأجل:** وهي التي تمنح للفلاحين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من سنة إلى خمسة سنوات.

**القروض طويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي والمباني...إلخ، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

**1-3- التصنيف بحسب الأغراض والأهداف:** حسب هذا التصنيف يوجد للقروض عدة أصناف هي:

- ❖ قروض الفلاحات المروية.
- ❖ قروض الفلاحات المطرية.
- ❖ قروض الثروة الحيوانية.
- ❖ قروض المكينة الفلاحية.
- ❖ قروض التصنيع الفلاحي.
- ❖ قروض الإسكان الريفي.
- ❖ قروض التسويق الفلاحي.

**1-4- التصنيف حسب الجهات المستفيدة:** يضم هذا النوع من التصنيف عدد من الأنواع وهي كالتالي:

- ❖ قروض الأفراح.
- ❖ قروض التعاونيات.
- ❖ قروض الشركات.
- ❖ قروض القطاع العام.

**1-5- التصنيفات حسب الضمانات:**

**قروض غير مضمونة:** وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

**قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل: المحاصيل و الجرارات و الحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الإلكترونية...الخ.

**قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل: الأراضي والعقارات.

**1-6- التصنيف تبعا لنوع المحصول الفلاحي:** يشمل العديد من الأصناف وهي:

- ❖ البستنة.
- ❖ المحاصيل الحقلية.
- ❖ الثروة ( الماشية بأنواعها ).
- ❖ الثروة السمكية.
- ❖ محاصيل الخضر الصيفية و الشتوية.

**1-7- التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:**

**القروض الإيجابية:** وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي يمكنه من إبقاء مبلغ الفائدة المترتب عليه مع تحقيق فائض اقتصادي.

**القروض المحايدة:** تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة والثاني قروض التجديد ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع فائدة دون تحقيق أي فائض.

**القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض الغير المنتجة أو تحت الحدية.

**1-8- تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:** لهذا النوع عدة أنواع وهي:

- ❖ قروض الأقارب أو المعارف.
- ❖ قروض المستثمرين الأفراد.
- ❖ قروض المصارف التجارية.
- ❖ قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.
- ❖ قروض مصاريف الجمعيات التعاونية.
- ❖ قروض الوسطاء و التجار.

❖ قروض شركات الأمين.[1]

**2-مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر:** هناك العديد من مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر نذكر منها على وجه الخصوص العينية والنقدية.

**2-1- المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا:** هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم بحاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات...الخ. أيضا هذه القروض تكون في شكل الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، من بين هذه المؤسسات : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA.

**2-2- المؤسسات التي تمول الفلاحة نقدا:** من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

**البنك الوطني الجزائري B.N.A:** أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي و دعاة للقطاع الاشتراكي و الزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له وتتمثل في:

❖ بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.

❖ بنك التسليف الصناعي و التجاري في جويلية 1967.

❖ مكتب معسكر للخصم.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة ( التسيير الذاتي ) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسياستها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب. وكانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي:

❖ تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة و متوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات صندوق و السحب على المكشوف، والتسليف على البضائع، والاعتماد المستدين.

[1]- العرابي مريمة، ناسوة سارة، انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة و التنمية الريفة وكالة أدرار ( من منظور موظفي الوكالة )، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان علوم إقتصادية و التسيير وعلوم تجارية، شعبة إقتصاد تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019-2017، ص14-15-16.

- ❖ منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982 ( حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية ).
- ❖ منح القروض للقطاعين الصناعيين العام و الخاص.
- ❖ تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.
- ❖ تمويل الجماعات المحلية.

**بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R :**

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة، وكذالك الصناعات الزراعية، أي المرتكزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشأة الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف و كذالك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع ( يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة ) وهو بنك تنمية ( يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس مال ثابت ) منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع أو بدون ضمانات قصد:

- ❖ تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات و الهياكل الفلاحية.
- ❖ مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية، ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها.
- ❖ تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- ❖ تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.
- ❖ تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

**الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A:**

أعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998 كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين.

**الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي C.R.M.A:**

يعتبر هذا الصندوق أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي إنبثق من تجمع أنشئ عام 1972 بالمرسوم رقم 04-72 المؤرخ في 20 ديسمبر 1972، والذي أنشئ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية، وكان نتيجة إدارة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم، إذا فهو وسيلة للحماية الإقتصادية والاجتماعية.[1]

## المبحث الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي و علاقته بالتنمية الاقتصادية

لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

### المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي و سياساته في الجزائر منذ ( 1962-بعد 2000 )

تمثل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال في أنها ورثت تركة عقارية مثقلة بالمشاكل تلخصها الإحصاءات التالية:

- ❖ الأراضي المفرنسة بسندات = 4.969.102 هكتار.
- ❖ أراضي من نوع ملك بدون سندات = 4.406.356 هكتار.
- ❖ أراضي عرش بدون سندات = 2.071.582 هكتار.
- ❖ أملاك الدولة = 4.694.614 هكتار.
- ❖ أملاك البلدية = 4.117.905 هكتار.

ومن بين هذه الأراضي هناك حوالي 11.447.040 هكتار تعود ملكيتها للخواص ومنها 9.200.000 هكتار يحوزها جزائريون و 2.247.040 هكتار بيد الأوروبيين الذين كانوا يتواجدن بالجزائر، إن هذه الإحصائيات تبرز شيئين أساسيين، في تبرز من جهة تنوع الأنظمة القانونية المطبقة آنذاك على العقار، كما تبرز من جهة أخرى حجم المشاكل التي يمكن أن تعترض الجزائر غداة الاستقلال في تنظيم العقار و التحكم فيه.

كانت الفلاحة في هذه الفترة مصدر دخل 85% من الجزائريين في حين ساهمت الصناعة ب 5% فقط. وإذا ما حذفنا المراعي السهبية والأراضي غير المنتجة فنجد أن المساحة الحقيقية المستعملة في إنتاج المحاصيل الفلاحية لا تزيد عند 7.6 مليون هكتار أي ما يقارب 3%من مساحة الجزائر الكلية أو 18% من مجموع المساحة المستعملة في الإنتاج الفلاحي بما فيها المراعي السهبية.

[1]- بطاهر بختة، يان بروجة علي، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر، ملتقى وطني حول مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات-واقع وآفاق-، المركز الجامعي، تيسمسيلت، المنعقد يومي 30-31 أكتوبر 2018.

**1- سياسة التسيير الذاتي ( المرسوم رقم 02/62 المؤرخ في 1962/10/22 )**

وهو نظام طوري و فوري فرضته ظروف طارئة في بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من أجل حماية واستغلال الأملاك الشاغرة مما دفع بالمشرع إلى تقنينه بالمرسوم رقم 02/62 المؤرخ في 1962/10/22، قصد مسايرة الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة، التي أصبحت تسير ذاتيا وجماعيا من طرف العمال الفلاحيين بطريقة عفوية.

ويعرف التسيير الذاتي بأنه التسيير الديمقراطي للمنشأة و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها، حيث بمجرد رحيل المعمرين استولى العمال الفلاحيون الدائمون على الأراضي مما أسفر على تكون جماعات من المستغليين بشكل تلقائي بمساعدة إطارات نقابية محلية وأعضاء من جيش التحرير الوطني و جبهة التحرير الوطني لمحاولة الدفاع عن أداة العمل لمناصبهم الدائمة.

حيث تمثلت أهم أهداف هذه السياسة في حماية الأراضي الفلاحية الشاغرة والمقدرة بثلث الأراضي الصالحة للفلاحة من خلال تأمين تلك الممتلكات العقارية وانتقال ملكيتها إلى الدولة، الاعتماد على اللامركزية في تسيير وإدارة النشاط الفلاحي وبهذا يصبح الفلاح هو العامل والمنتج و المسير حيث يتم انتخاب من بين الفلاحين لجان للمتابعة و التوجيه وفق الإطار الاشتراكي.

ولسياسة التسيير الذاتي ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

- **المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة):** بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد رحيل المعمرين وتركهم لكل الأراضي وعلى إثر ذلك بدأت عملية الاستيلاء الفردي والجماعي على هذه الممتلكات من قبل منظمات وطنية مختلفة، وتدخلت الحكومة باسم حماية المصالح العامة بإصدار قرارات ومراسيم ونصوص داعية لحماية الأملاك الشاغرة و إضفاء الشرعية القانونية للإستلاء الفردي و الجماعي من طرف الفلاحين ومن بين هذه المراسيم مرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة، والقرار الصادر في أكتوبر 1962 الذي ينظم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات وكيفية حيازتها. كما تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في 18 مارس 1963 الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.
- **المرحلة الثانية (التأميم الجزئي):** من مارس إلى ماي 1963 جاءت هذه المرحلة مع صدور المرسوم رقم 88-63 المؤرخ في 1963 و الذي ينص على كيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي كما صدر قرار 06 ماي 1963 الذي وضع اللمسات الأخيرة لعملية التنظيم، تم في هذه المرحلة تأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، و كل المزارع المملوكة من طرف الأجانب التي بلغ عددها 127 مزرعة تضم مساحة 200 ألف هكتار، مجهزة بالعتاد ألفلاحي

و كانت تستغل بطرق حديثة بإضافة إلى أن إنتاج هذه المزارع مخصص للتصدير من حبوب كالقمح إلى جناب الحمضيات و الخمور.

- **المرحلة الثالثة (التأميم الشامل)** : 12 أكتوبر 1964 تميزت هذه المرحلة باستعادة كامل الأراضي الفلاحية التي قدرت ب2632000 هكتار مسيرة ذاتيا و تعتبر من أحسن الأراضي الخصبة و هي تقع في السهول الشمالية متيجة وعنابة وأعالي شلف، موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا، أما عدد العمال والفلاحين الذين كانوا مستخدمين في الأراضي فيبلغ عددهم 80000 عامل دائم بعد التأمينات بلغ عددهم 150000 عامل دائم يعملون داخل (2300) لجنة تسيير تابعة للقطاع الاشتراكي، والجدول التالي يوضح توزيع الأراضي المأممة.

**جدول رقم(1): المزارع الموجودة على المستوى الوطني لسنة 1964.**

| العينات | عدد المزارع | النسبة لعدد المزارع | مساحة المزارع | النسبة للمساحة الكلية |
|---|---|---|---|---|
| أقل من 100 | 67 | 3.1 | 373000 | 14.1 |
| من 100 إلى 500 | 682 | 30.9 | 213000 | 8.1 |
| من 500 إلى 1000 | 620 | 29.0 | 448000 | 17.0 |
| من 1000 إلى 2000 | 510 | 23.0 | 711000 | 26.9 |
| من 2000إلى 5000 | 286 | 12.9 | 743000 | 28.2 |
| أكثر من 5000 | 22 | 1.1 | 144000 | 5.5 |

**المصدر/ مزلف سعاد، مرجع سابق ص130.**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر من 96% من عدد المزارع تفوق مساحتها 100 هكتار، إضافة إلى وجود 818 مزرعة تتراوح من 1000إلى 5000 هكتار، وهذا مؤشر على سياسة التجميع التي انتهجتها الدولة، مما وقف عائق أمام استغلالها و التحكم فيها وهذا يرجع لكبر مساحتها. وفي هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح

الزراعي بمديريات فلاحيه ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة. كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة و تكون تحت الرقابة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، و البنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. وأنشأ الديوان الوطني للعتاد ألفلاحي بفروعه الجهوية، و مهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها.[1]

**2- سياسة الثورة الزراعية ( 1972) :**

انطلقت الجزائر في هذه المرحلة وهي تحمل شعار" الاستقلالية في التسيير " وجاء بقانون إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، و ذلك نهاية 1966 و تدعيما لهذه الفكرة صدر ميثاق الثورة الزراعية في شهر نوفمبر سنة 1971 و شرع في تطبيقه في شهر جوان 1972.

جاءت الثورة الزراعية كضرورة اقتضتها حالة لا مساواة في توزيع الأراضي ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية، و عدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد إذن فالثورة الزراعية جاءت بناءا على عدة أسباب أهمها: التوزيع غير العادل للأراضي و شملت بلديات دومين، الوقف، أراضي الجماعات المحلية. وكان هدفها هو تكوين صندوق وطني للثورة الزراعية ومعالجة التباين الموجود في توزيع الأراضي.

كما تميزت هذه المرحلة ببروز عدة نقائض أهمها عدم المساواة في توزيع الأراضي ويرجع ذلك إلى مخلفات الاستعمار الذي كان السبب الرئيسي في ذلك. تهدف الثورة الزراعية إلى :

- ❖ معالجة التباين المجحف الموجود في توزيع الأراضي.
- ❖ أما الهدف الأخر لها بعد تحديد الملكيات الكبرى هو تكثيف الزراعة.
- ❖ إن الثورة الزراعية تبدو كضرورة لتنمية اقتصاد الجزائر ككل.[2]

**3- سياسة التنمية الزراعية في عقد الثمانينيات:**

انتشر في هذه الفترة على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، باعتبارها مرحلة حكم جديدة، و ذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموما وحصر الإيجابيات والسلبيات للسياسات التنموية السابقة مما جعل الحكومة الجديدة تطرح البدائل من خلال وضع مخططات تنموية وإصلاحات في القطاع الزراعي تساعد في القيام بالتنمية الحقيقية. كما تميزت هذه الفترة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

[1]- مزلف سعاد،آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر،دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة(2000-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم إقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020، ص129-ص132.

[2]-رشيد حمريط، دور الاستثمار ألفلاحي في دعم إرادات الدولة -الزراعات الصحراوية -*ولاية بسكرة نموذجا*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص24، ص25.

نتيجة لما آلت إليه السياسات والبرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة، حيث شهدت أغلب القطاعات تغيرات عميقة، ومن أهم القطاعات التي بدأت في تطبيق هذه السياسات، القطاع الزراعي؛ وهذا بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام عبر:

- ❖ سياسة إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين، وكل التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية التي كانت تعاني عجزا و التي قدرت بحوالي 6000 تعاونية، تتربع على مساحة 1.5 مليون هكتار ومليون نخلة موزعة على 100.000 مستفيد، كما أدمجت 500.000 هكتار من القطاع المسير ذاتيا، أما الأراضي المتبقية فقد تم توزيعها على مستفيدين الخواص. وجاءت هذه السياسة بهدف التغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيات الثورة الزراعية و تعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة سميت بالمزارع الاشتراكية (DAS ) الذي قدر عددها 5 ألاف مزرعة ذات نظام موحد، وتجميع الأراضي المشتتة ووضع مسير على رأس كل مزرعة يكون على أقل مختص فالميدان الفلاحي، وانتهت العملية في 1983 بتكوين 3.429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يصل إلى 825 هكتار للمزرعة وبمساحة إجمالية قدرها 2.830.518 هكتار.
- ❖ إصدار قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بموجب القانون رقم 83/18 المؤرخ بتاريخ 13 أوت 1983، الذي نص على أن كل مستصلح قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له؛ وبالتالي فإن محتوى قانون الاستصلاح هو نقل حق الملكية العقارية ( الأرض) إلى القائم بأعمال الاستصلاح مقابل دفع دينار رمزي للخزينة العمومية.شرع في تطبيق قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية إبتداءا من النصف الثاني من عام 1984 إلى غاية 1985.
- ❖ قانون المستثمرات الفلاحية الجيدة ( القانون رقم 87/19 المؤرخ في 1987/12/08) قبل صدور هذا القانون تم إصدار منشور وزاري مشترك بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية ووزارة المالية في 30 أوت 1987 والمتعلق بإعادة التنظيم وهيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهذا ما يدل على أن هذا المنشور الوزاري جاء ليلغي قانون التسيير الذاتي، ويعدل قانون الثورة الزراعية، وأيضا تعديل القانون المدني .[1]

**4- <u>السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات 1990-1999 :</u>**

جاءت الإصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية

[1]- مالكي رشيد، تنمية القطاع ألفلاحي بأساليب الدعم و التمويلات المختلفة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 226-227-228.

والاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص العالم الريفي عامة ومن أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد، فقد ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلت المؤسسات العامة وإتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية، ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعا تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا للاكتفاء الذاتي. ولقد بدأ تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية:

- ديمومة المستثمرات الفلاحية وحمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية والتي تسمح بتطورها المنتظم.
- مضاعفة الإنتاجية والتنافسية.
- تحسين مدا خيل الفلاحين وظروف معيشتهم.
- تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري وكذا توسيعها وتثمينها بواسطة عملية الاستصلاح.
- حماية القدرات الإنتاجية وحماية الأراضي والمياه.
- ديمومة وحماية الثروة الغابية والحفاظ على الطبيعة وحماية تثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي.
- تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج ونوعية المنتجات الفلاحية.
- منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

## 5- السياسات الجزائرية للقطاع الفلاحي منذ 2000:

نظرا لفشل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد الاستقلال في تحقيق الأهداف المسطرة وتحقيق التنمية الاقتصادية فكان لابد من إيجاد استراتيجيات فلاحية جديدة تنطلق من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي، فقد شهدت الجزائر عدة برامج تنموية لنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو وتتمثل هذه البرامج في:

### 1-1 وضعية القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004:

وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كأجندة إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع ألفلاحي، حيث شرع في تنفيذه في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج ألفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا وهذا لكون المناطق الريفية تعاني

من الحرمان والفقر وهذا لانخفاض مدا خيل الفلاحين وعجز النشاط ألفلاحي عن سد حاجياتهم إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع ألفلاحي.

**2-1 مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو ( 2005-2009 ):**

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي لهذه الفترة في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية و الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة آخذة في الاعتبار المتغيرات العالمية .

**3-1 التجديد الفلاحي و الريفي في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014):**

استفاد القطاع ألفلاحي ضمن هذا المخطط من غلاف مالي يقدر بحوالي 1000مليار دينار من الموارد العامة الإجمالية، أي مايقدر ب 200مليار دينار سنويا، من أجل تنفيذ مختلف التدابير والإجراءات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص ولدعم سياسة التجديد ألفلاحي والريفي. أطلق رسميا في أوت 2009 مؤكدا على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني " مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا، وتهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة تأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.[1]

[1]-- دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016، ص32-33- 46-53-58.

## المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعتبر التنمية الفلاحية عملية إدارة معدلات النمو الفلاحي حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الفلاحية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، [1] وتكمن أهمية الاستثمار الفلاحي في مساهمته في الاقتصاد الوطني والتنمية الإقتصادية ككل وتتمثل هذه المساهمة في :

### أولا- مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي:

يعتبر الأمن الغذائي قدرة الدول على توفير أهم الاحتياجات الغذائية للمواطنين مع التركيز أكثر على أهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في كل الأوقات من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج والمشروعات التي تستهدف زيادة الإنتاجية، والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، و رفع كفاءة الاستخدام لهذه الموارد لأجل إشباع حاجات كافة المواطنين في مختلف مناطق تواجدهم، بالكمية والنوعية والأسعار المناسبة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة، وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، مع المحافظة على التوازن البيئي ليحيوا حياة سليمة وكريمة.[2] وهو يعتبر من أهم المشاكل التي تلقى اهتماما واسعا من طرف الجزائر فهو يعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب قصور الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة.[3] أما الاكتفاء الذاتي هو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

---

[1]- الزبير مخلوفي، .كريمو دراجي، القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1990-2018، "مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية" مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 01، 2020، ص 363.

[2]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، طبعة الأولى، عمان، 2016، ص38.

[3]- آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتنمية الإستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) وكالة عين البضاء-325-،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص41.

**الجدول رقم(2): مساهمة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004-2011.**

| | الإنتاج | الصادرات | الواردات | المتاح للاستهلاك | نسبة الاكتفاء الذاتي % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004-2008 | 3376.39 | 9.76 | 7722.58 | 11089.21 | 30.45 |
| 2009 | 5253.15 | 6.03 | 7925.19 | 13172.31 | 39.88 |
| 2010 | 4558.57 | 6.03 | 7925.19 | 12496.38 | 36.48 |
| 2011 | 3727.99 | 8.34 | 7946.15 | 11665.80 | 31.96 |

**المصدر/ عبد القادر عزيز قشاني، هيشر أحمد تجاني،الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة وأثره على التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-،المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2020،ص 212.**

**الجدول رقم (3): الحصيلة الإنتاجية للحبوب**

| الدولة | 2014 | | | 2015 | | | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الإنتاجية | الإنتاج | المساحة | الإنتاجية | الإنتاج | المساحة | الإنتاجية |
| الجزائر | 2509.02 | 6137.16 | 3435.23 | 2686.08 | 7711.54 | 3760.95 | 1855.92 | 9009.77 |

**المصدر/ عبد القادر، عزيز قشاني، مرجع سابق، ص 212.**

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88% وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000، كما تدل على أن أكثر من 60% من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الإستراد وهو ما يشكل عبئ على ميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الإقتصادية.

**الملحق رقم (1) :إنتاج الحبوب خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

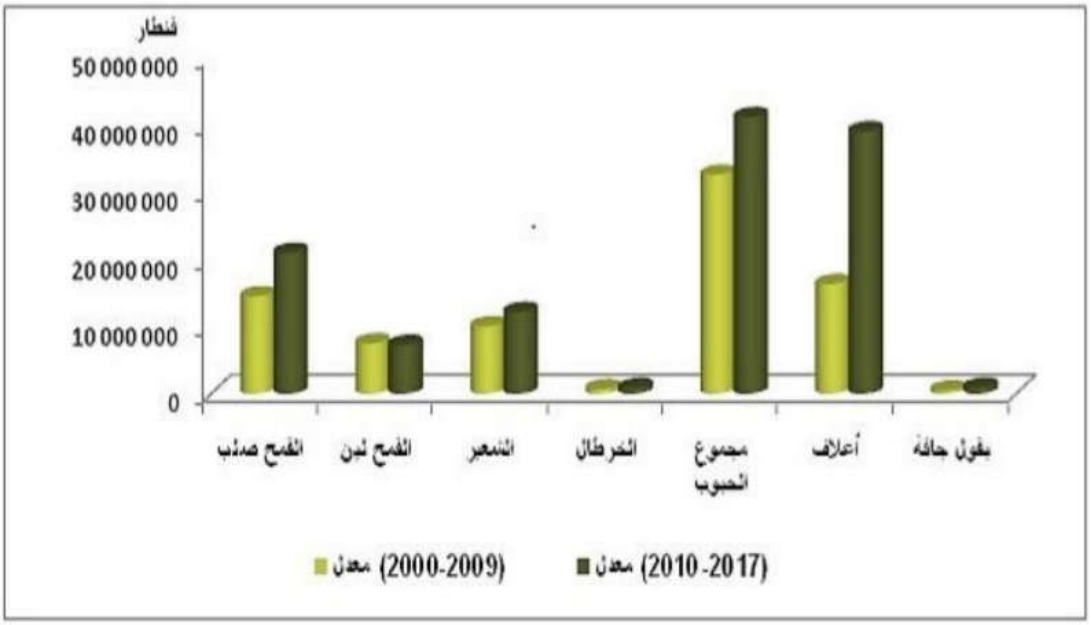


**المصدر/ قطاف عبد القادر، عزيز قشاني، مرجع سابق،ص212.**

إن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف و المطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية و السلع الزراعية وهذا ما سبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع، كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي الإستراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي مما تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات.[1]

[1]- قطاف عبد القادر، عزيز قشاني، هيشر أحمد تجاني،الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة و أثره على التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-،المجلة المغاربية للإقتصاد و المناجمنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2020،ص 211-212-213.

**ثانيا- مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري:**

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر من الصادرات، ومن ثم فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ولا يمكنه تحقيق النمو الدائم ونرى كذلك أنه يوجد بعض الصادرات الفلاحية التي تقوم بتصديرها الجزائر.

**جدول رقم (4): يوضح الصادرات والواردات الفلاحية بالمبالغ من سنة 1990-2018: وحدة مليون دولار أمريكي.**

| السنة | الميزان التجاري الغذائي (الوحدة الدولار الأمريكي) | السنة | الميزان التجاري الغذائي (الوحدة الدولار الأمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1990 | -2 256 382 682.16 | 2005 | -3 863 808 366.62 |
| 1991 | -1 969 425 123.60 | 2006 | -4 032 849 610.42 |
| 1992 | -2 285 24980.47 | 2007 | -5 381 774 707.32 |
| 1993 | -2 301 489 225.25 | 2008 | -8 331 225 563.10 |
| 1994 | -2 988 513 035.62 | 2009 | -6 303 639 382.39 |
| 1995 | -2 853 826 716.79 | 2010 | -6 277 268 459.14 |
| 1996 | -2 680 214 232.44 | 2011 | -10 409 194 769.42 |
| 1997 | -2 727 529 647.73 | 2012 | -9 681 313 281.60 |
| 1998 | -2 773 312 562.85 | 2013 | -10 090 625 109.82 |
| 1999 | -2 484 507 158.99 | 2014 | -11 452 222 127.45 |
| 2000 | -2 547 169 221.13 | 2015 | -9 749 341 397.84 |
| 2001 | -2 569 270 595.73 | 2016 | -8 628 590 952.57 |
| 2002 | -2 958 468 964.25 | 2017 | -8 978 281 253.88 |
| 2003 | -2 727 041 219.24 | 2018 | -9 168 758 800.00 |
| 2004 | -3 920 596 631.79 | | |

**المصدر/ الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1990-2018، "مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية" مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 01، 2020، ص 370.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري الغذائي الجزائري سجل عجزا على طول الفترة 1990 و2018 إن لم تقل من قبل، ففي سنة 1990 كان العجز يفوق 2.256 مليار دولار،

و استمر في التذبذب على طول الفترة محافظا على عجزه ليصل 2018 إلى ما يقارب 9.168 مليار دولار، أما بالنسبة لذروة العجز فقد كانت من نصيب سنة 2014 بقيمة 11.452 مليار دولار

وهي قيم كبيرة جدا بالنسبة لفرع إنتاجي واحد فقط في الاقتصاد الوطني، إلا أنها تعتبر نتيجة حتمية للأوضاع و الخصائص التي تميز القطاع، و منه يمكن القول بأنه رغم المجهودات و البرامج التي

سطرتها الجزائر خلال تلك الفترة،إلا أنها ل تتمكن ن مواكبة نهضة حقيقية في القطاع تمكنها من تحقيق أمنها الغذائي بصفة عامة أو حتى ضمان الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتوجات الأساسية الحبوب والحليب وغيرها من المنتوجات الأساسية.[1]

**ثالثا- مساهمة القطاع الفلاحي فالتشغيل :**

يؤدي الاستثمار المتزايد في القطاع الفلاحي إلى زيادة الاحتياج إلى اليد العاملة سواء في إدارة هذه الاستثمارات أو تسييرها مما ينتج عنه استقطاب يد عاملة من سوق العمل ومنه تقليص البطالة ككل والجدول التالي يبين ذلك.

**الجدول رقم (5): تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي فالعمالة فالجزائر خلال الفترة 1990-2018.**

| السنوات | القوى العاملة الاجمالي | العاملون في الفلاحة | نسبة العاملون في الفلاحة من إجمالي المشتغلين | السنوات | القوى العاملة الإجمالي | العاملون في الفلاحة | نسبة العاملون في الفلاحة من إجمالي المشتغلين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 6446601 | 1521398 | 23.60 | 2005 | 9984928 | 1862788 | 18.66 |
| 1991 | 6713641 | 1584621 | 23.60 | 2006 | 10197598 | 1752967 | 17.19 |
| 1992 | 691416 | 1622567 | 23.31 | 2007 | 10404063 | 1635623 | 15.72 |
| 1993 | 7252541 | 1678581 | 23.06 | 2008 | 10605962 | 1527152 | 14.40 |
| 1994 | 7542465 | 1728130 | 22.91 | 2009 | 10806943 | 1400580 | 12.96 |
| 1995 | 7797280 | 1776766 | 22.79 | 2010 | 11082664 | 1311855 | 11.84 |
| 1996 | 8046712 | 1825799 | 22.69 | 2011 | 11302087 | 1217235 | 10.77 |
| 1997 | 8249066 | 1855545 | 22.49 | 2012 | 11541337 | 1177447 | 10.20 |
| 1998 | 8457585 | 1871156 | 22.12 | 2013 | 12009870 | 1160274 | 9.66 |
| 1999 | 8668123 | 1908807 | 22.02 | 2014 | 11592454 | 1060246 | 9.15 |
| 2000 | 8878121 | 1956915 | 22.04 | 2015 | 11743322 | 1016502 | 8.66 |
| 2001 | 9104651 | 1976711 | 21.71 | 2016 | 11899694 | 992910 | 8.34 |
| 2002 | 9324677 | 2021030 | 21.67 | 2017 | 12047901 | 1130816 | 9.39 |
| 2003 | 9542737 | 2072396 | 21.72 | 2018 | 12187913 | 1132988 | 9.30 |
| 2004 | 9762793 | 1964957 | 20.13 | | | | |

**المصدر/الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، مرجع سابق، ص367.**

[1]- الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1990-2018، "مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية" مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 01، 2020، ص 370.

إن الملاحظ من الجدول أعلاه، هو وجود دلائل لبعض الزيادات في عدد عمال القطاع طوال فترة التسعينات من القرن الماضي حتى السنة الثالثة من الألفية الثالثة، حيث بلغ العدد 2072396 عامل

وبنسبة زيادة عن سنة 1990 ب 36.19 بالمئة والتي شملت 1521591 عامل، وذلك يعود إلى الدور الإصلاحي الذي قامت بيه الدولة في تلك الفترة من إعادة الهيكلة و بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وما تضمنه من برامج لتنمية و تطوير المناطق الريفية، و ابتداءا من سنة 2003 ظهرت بوادر تراجع إعداد العمال في القطاع حيث بلغت سنة 2018 ب1132988 عامل وبنسبة انخفاض عن سنة 2003 ب 43.32 بالمئة وذلك نتيجة عزوف الفئة الشبابية عن العمل فيه وارتفاع نسبة الهجرة والنزوح الريفي نحو المدن بغية البحث عن فرص عمل ذات مداخيل أحسن وفي قطاعات أخرى أكثر استقرارا في الإنتاجية.[1]

**رابعا-مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:**

يحتل الإنتاج الفلاحي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساحته في تكوين الدخل الوطني بإعتبار الدخل الوطني من أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية لأي بلد و الجدول التالي يبين تطور مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

**الجدول رقم (6): مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2018.**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة القيمة المضافة الزراعية | القيمة المضافة الزراعية | السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة القيمة المضافة الزراعية | القيمة المضافة الزراعية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1999 | 106360940460.51 | 11.11 | 11814606419.11 | 2009 | 155554202821.62 | 9.34 | 14533232483.79 |
| 2000 | 110423586430.99 | 8.40 | 9270890482.91 | 2010 | 161207268655.39 | 8.47 | 13649073750.44 |
| 2001 | 113745564598.73 | 9.75 | 11089021234.39 | 2011 | 165869166838.54 | 8.11 | 13452382053.25 |
| 2002 | 120125920931.17 | 9.22 | 11080929858.40 | 2012 | 171466867482.16 | 8.77 | 15038821149.75 |
| 2003 | 128777236288.58 | 9.81 | 12634206558.26 | 2013 | 176212451150.2 | 9.85 | 17358894956.25 |
| 2004 | 134316749131.75 | 9.44 | 12680011911.97 | 2014 | 182889354514.37 | 10.29 | 18812725423.83 |
| 2005 | 142251902308.53 | 7.69 | 10940740231.04 | 2015 | 189772334940.91 | 11.58 | 21973183531.31 |
| 2006 | 144648118986.03 | 7.54 | 10911175322.10 | 2016 | 196034821993.50 | 12.21 | 23941323827.82 |
| 2007 | 149526919452.58 | 7.57 | 11320570747.44 | 2017 | 199171379146.42 | 12.27 | 24442639026.26 |
| 2008 | 153055956405.24 | 6.59 | 10081120238.02 | 2018 | 203353978108.49 | 12.20 | 24809185329.24 |

**المصدر/الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، مرجع سابق، ص368.**

[1]- الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، مرجع سابق، ص367.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الفلاحي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 1990-2017، حيث انتقل من 1.181 مليار دولار سنة 1999 إلى 24.442 مليار دولار، أما نسبة مساهمة القطاع الفلاحي ففي الناتج المحلي الإجمالي فتراوحت بين 0.11 و 12.27 بالمئة خلال سنة 2017 هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات و المقومات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، و يرجع السبب إلى عدم مواكبة تطور القطاع الفلاحي للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى مقارنة بالقطاع الفلاحي[1].

**خامسا- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:**

تراوحت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بين حوالي 9 % و 11 % ما تمثل في المتوسط 10.42% محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وذلك لما تسخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يأكد على أن الفلاحة تساهم في قليل في الدخل الوطني الجدول رقم(07) والملحق رقم(02) يوضحان ذلك :[2]

**الجدول رقم (07) :نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980-2013) الوحدة (%)**

| السنوات | 1990/1980 | 2000 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المساهمة | 10 | 10.88 | 9.75 | 9.74 | 10.56 | 11.85 | 10.42 |

**المصدر/ أحمد سواهلية، أدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني دراسة حالة –الجزائر-، مجلة البديل الإقتصادي، في 15-06-2018، ص 326.**

[1]- الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، مرجع سابق، ص368.

[2]- أحمد سواهلية، أدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني دراسة حالة –الجزائر-، مجلة البديل الإقتصادي، في 15-06-2018، ص 326.

**الملحق رقم(2): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980-2013)**

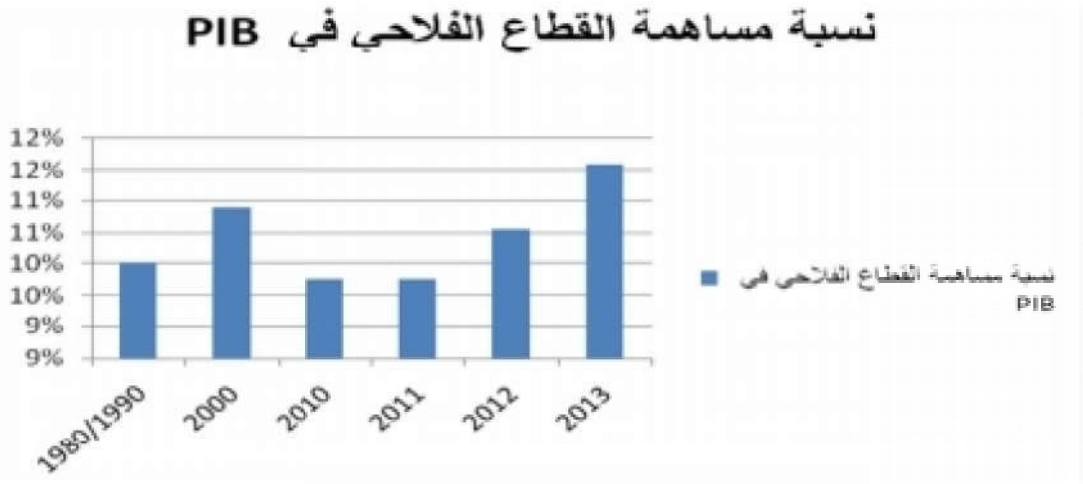


**المصدر/ أحمد سواهلية، مرجع سابق، ص 326.**

**سادسا – مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:**

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة الخارجية ومنها تجارة المنتجات الفلاحية وهذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز لعملية التصدير والإستراد، وتعتبر الجزائر من أكبر الدول استيرادا للغذاء في العالم خاصة في مجال الحبوب، القمح بالتحديد، الحليب والسكر التي تعتبر التركيبة الأساسية للغذاء اليومي للمواطن. من خلال هذا، يكون تطور التجارة الخارجية الفلاحية من خلال الشكل التالي:

**الملحق رقم(3): تطور الواردات و الصادرات الفلاحية بالنسبة لإجمالي السلع ( 1990-2018 )**

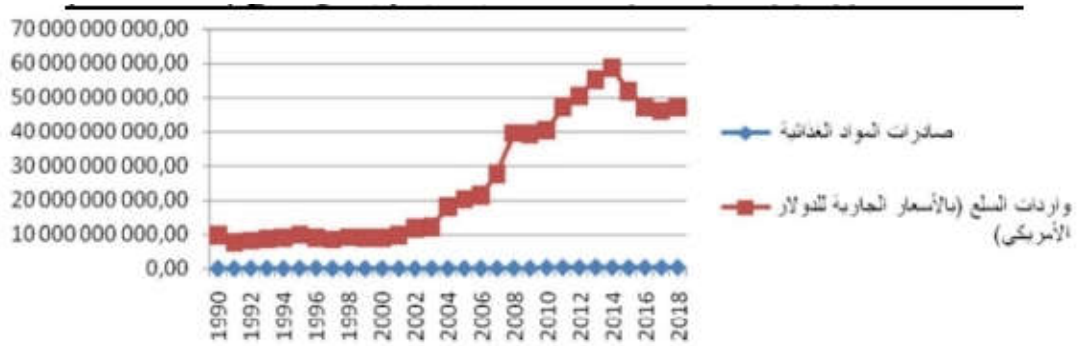


**المصدر/الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، مرجع سابق ص 369-370.**

من خلال التمثيل البياني، نلاحظ أن الصادرات الغذائية متذبذبة من سنة إلى أخرى، حيث سجلت الصادرات الغذائية سنة 1990 حوالي 579 مليون دولار ووصلت سنة 2011 إلى 3 مليار و 589 مليون دولار بالزيادة تقدر ب 154.44% ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت سنة 2017 إلى 3.454 مليار دولار وهي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال.

كما نلاحظ تذبذب في قيمة الواردات الغذائية ما بين التحسن والتراجع بقيم قاربت 2.314 مليار دولار بداية التسعينات من القرن الماضي وكذا مع مطلع الألفية إذ وصلت إلى أدنى قيمة لها 2.025 مليار دولار سنة 1991 وهو من الآثار الإيجابية، غير أن هذه القيم ظهرت عليها بوادر الارتفاع جد كبير ومحسوس إبتداءا من سنة 2011، حيث بلغ ذروته سنة 2014 ب 11.776 مليار دولار وهي قيمة جد مرتفعة وغير متناسبة مع الإمكانيات التي تملكها الدولة والقادرة على حل مشكل الاكتفاء الذاتي لو فعلت بكفاءة واستعملت بالطرق المثلى، كذلك يعود سبب ارتفاع الأسعار من الواردات إلى غلاء ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في السوق الدولية نتيجة تزايد الطلب العالمي عليها من جهة، ومن جهة أخرى الزيادة في عدد السكان بالنسبة للجزائر ما يتطلب توفير كميات غذاء أكبر، وما عجز عن تلبيته بالإنتاج خفف من حدته باللجوء إلى الإسترداد.[1]

## المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر لنهوض بالقطاع الفلاحي إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة معوقات من بينها ما يلي:

### أولا- معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

تنحصر مثل هذه المحددات التي تقف عائق أمام تطور الفلاحة في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة...الخ.

1- **معوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية:** تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية وتأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة عطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دور كبير في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي بل إنها تحتل الصدارة في ذلك، فدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق الإنتاج مهما بدلت من جهود، وفي هذا الإطار وتبعا للإحصائيات عام 2002 التي أشرفت عليها وزارة الفلاحة فإن المساحة الكلية للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالي 238 مليون هكتار وقد وزعت على الأراضي المستعملة للفلاحة ب 40.7 مليون هكتار أي ما يعادل 17% من المساحة الكلية.

[1]-الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، مرجع سابق ص 369-370.

2- **معوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية:** تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كما وكيفا وتبعثر الملكيات و الحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل الأرض غير اقتصادية بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى. أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية فذلك يمكن حصره ضمن ما يلي:

- ❖ التقليص المعتمد من طرف الإنسان، ويشمل ذلك مجموع الأعمال المتعلقة بالتجريف، التبوير والبناء على الأراضي الزراعية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.
- ❖ فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.
- ❖ انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.
- ❖ التصحر وتعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر و ذلك لزيادة مساحته مع مرور الزمن حيث بلغت المساحة المتصحرة أكثر من 82.7% من المساحة الكلية.

3- **معوقات تتعلق بالموارد المائية:** تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، وعلى العموم فإن الجزائر تعاني مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه، إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم المساحات الزراعية في ريها على الأمطار ويرجع تدهور الموارد المائية غلى الأسباب التالية:

- ❖ **مشاكل التلوث:** لا تقتصر مشاكل المياه على نقصها وندرتها فحسب بل إلى تلوثها أيضا وهذا راجع إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي و النفايات.
- ❖ **مشكل الملوحة:** وهذا راجع إلى تحويل مياه صرف المشاريع إلى الأنهار واستنزاف مخزون المياه الجوفية واستغلال المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية.

4- **المعوقات الطبيعية البنائية:** هي المعوقات المتضمنة أصلا في مجال العمل الزراعي مثل:

- ❖ معوقات مناخية حيث تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع، فقد شهدت فترة التسعينات تحديدا موجات متتابعة من حالات الجفاف وقد تزامن معه تقلبات حادة وتذبذب محسوس في الإنتاج الفلاحي وحتى المساحات المزروعة والمحصودة تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية وكميات الأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة إلى جانب الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها.

- التعرية عن طريق الرياح إذ تعاني الجزائر تدهور الأراضي بسبب التعرية الريحية، فهي معرضة للرياح المتفاوتة القوة على مدار العام وما يساعدها على ذلك السلوكيات السلبية التي يقوم بها الإنسان، من إزالة الغابات والرعي الجائر...إلخ.

**ثانيا- معوقات تكنولوجية**

تؤدي التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية ومن أهم هذه المعوقات نذكر:

1- **مشاكل و معوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج:** تأثر مستلزمات الإنتاج الزراعي من حيث مدى توفرها بالكميات المطلوبة ومواصفات النوعية الجيدة تأثيرا مباشرا في كمية الإنتاج الزراعي و نوعيته:

- العتاد الفلاحي على اعتبار أن مكننة العمل الزراعي يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الفلاحي في الجزائر وإن كانت تبذل جهود كبيرة في إقتناء المعدات والآلات الزراعية، فيبدو أن هناك تناقض واضح في سياستها إذ تستورد ما يفوق 300 مليون دولار سنويا من العتاد الفلاحي.
- البذور المحسنة تأثر نوعيتها على الإنتاج والإنتاجية بصورة جلية فالأصناف والبذور المحسنة هي من مدخلات الإنتاج الأساسية التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات الإنتاج بصفة عامة يعاني الإنتاج الزراعي من عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج كما أن المستورد منها يكون أحيانا غير ملائم أو لأنه من النوعية الرديئة إلى جانب تأخر في مواعيد توفر ما تم استيراده، ومن جهة أخرى يتصف الإنتاج الحيواني بتدني الصفات الإنتاجية للحيوانات المنتجة.

2- **مشاكل ضعف الإرشاد و البحث الزراعي:** ويشمل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين وتتمثل أهم هذه المشاكل في :

- ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي.
- غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.
- تدني مستوى البحث الزراعي.

**ثالثا- مشكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية**

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها في هذا المجال.

**1- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسة:** نعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة ومتطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الفلاحي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية الزراعية وتكمن مشاكلها في :

- ❖ نقص الموارد البشرية المدربة في المجال الزراعي.
- ❖ ضعف البرامج التدريبية.
- ❖ انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي.

**2- مشاكل و معوقات تنظيمية و مادية:** يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ❖ مشاكل التسويق الزراعي إذ يعرف تدنيا في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية ونقصا كبيرا في الخدمات التسويقية.
- ❖ مشاكل التسيير الإداري للزراعة.
- ❖ ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الفلاحة.
- ❖ مشاكل متعلقة بارتفاع عنصر المخاطر في النشاط الزراعي.[1]

[1]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع أقتصاد، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007-2008، ص 250 إلى 289.

## خلاصة الفصل

بعد إستعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، حيث تعتبر أنها تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار تسعى أساسا إلى رفع وتحسين مستوى الناتج المحلي على المستوى الإجمالي وزيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الفردي والعام.

كما تطرقنا إلى الاستثمار الفلاحي وهو استعمال الوسائل و الحلول للنهوض وتطوير القطاع الفلاحي، حيث هو يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي غير انه إضافة لتخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول سلة إنتاجية (الأرض ، العمل ، رأس المال ) ، وإدماجها لإنتاج سلع فلاحية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح للمستثمر ، وزيادة الناتج الوطني الوطني الفلاحي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي فانه يتحمل مخاطر مرتبطة بمتغيرات اقتصادية متعدد يمكن السيطرة عليها والتقليل من تأثيراتها، ومخاطر أخرى مرتبطة بظروف مناخية وبيئية يصعب السيطرة عليها، مما يرفع درجة المخاطرة لهذا النوع من الاستثمار.

في الأخير تحدثنا عن مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية ولما له من أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد، حيث نجد أن من أجل تحقيق الهدف منه سعى الباحثون إلى تطوير الأساليب والسياسات المستخدمة وأدوات تقنيات حديثة للارتقاء به.

# الفصل الثاني

## دراسة حالة ولاية ميلة

**تمهيد**

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتنمية الإقتصادية ومدى مساهمة القطاع الفلاحي فيها عامة والإستثمار الفلاحي خاصة، ذلك لما يحققه من مداخيل حقيقية وكبيرة، حيث يعتبر النشاط الفلاحي من أهم النشاطات الإقتصادية في الجزائر وخاصة ولاية ميلة التي تتمتع بمقومات زراعية مهمة تمكنها بذلك من تأمين الغذاء لسكان الولاية وقد ترتقي إل دفع حركة التنمية الإقتصادية والفلاحية تحديدا، وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

ونظرا للدور الجوهري الذي تلعبه كل من مديرية المصالح الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، إعتمدنا على هذين المؤسستين كمؤسسات تطبيقية كونها تستقطب المعطيات والإحصائيات على مستوى الولاية.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

**المبحث الأول: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.**

**المبحث الثاني:نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

**المبحث الثالث: مساهمة الإستثمار الفلاحي في ولاية ميلة.**

## المبحث الأول: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

تعتبر ولاية ميلة من الولايات الفلاحية بامتياز، وذلك من خلال الخصائص الجغرافية والبيئية التي تزخر بها، ما يكسبها قدرات إنتاجية عالية في شتى الشعب الفلاحية، وهذا ما يقودنا للبحث في الخصائص المميزة لها من كل جوانبها إضافة إلى التعرف على مختلف القدرات الفلاحية سواء كانت طبيعية أو بشرية مع إلقاء الضوء على مدى مساهمة الدولة في تحسين القطاع الفلاحي بالولاية.

### المطلب الأول: لمحة عامة عن ولاية ميلة.

سنتناول هنا التعريف بولاية ميلة و موقعها الجغرافي و ذكر كل ما تتميز وتزخر به الولاية من خصائص فلاحية وكيفية استغلالها للأراضي من طرف المستثمرات الفلاحية .

**أولا:التعريف بولاية ميلة و موقعها الجغرافي:**

ولاية ميلة هي الولاية رقم 43 في الترميز الولائي الجزائري، لقد إنبطقت عن التقسيم الإداري سنة 1984 وتتكون من 13 دائرة و32 بلدية، يحدها من الشرق ولاية قسنطينة ومن الغرب ولاية سطيف ومن الشمال ولاية جيجل ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة أما من الجنوب فتحدها ولاية باتنة ومن الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي.

تبلغ مساحتها348045 كيلومتر مربع وعدد سكانها 766886 نسمة بكثافة 220 نسمة للكيلومتر مربع الواحد، تزدهر بها قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، وتتكون بنيتها التحتية للطرقات من شبكة تضم الطريق السريع (52.36 كم)، الطريق الوطني (337.416 كم)، مسار الولاية (2930093 كم) ومسارات البلديات (1640.87 كم).[1]

**ثانيا: الخصائص الفلاحية للولاية.**

تعتبر ولاية ميلة ولاية فلاحية من خلال خصوبة أراضيها الصالحة لكل أنواع الزراعات، ويتنوع مناخها الرطب في أقصى الشمال إلى شبه الجاف في أقصى الجنوب، أما تضاريسها فتتنوع من الجبال في المنطقة الشمالية والتي تختص بزراعة الزيتون والأشجار المثمرة وتربية النحل والمواشي التي تمثل 14% من المساحة الصالحة للزراعة، أما المنطقة الوسطى والتي تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 68% فترتكز بها زراعة المحاصيل الكبرى( الحبوب و البقول الجافة) وتربية المواشي، أما المنطقة الجنوبية فتمثل مساحتها الصالحة للزراعة 18% وتتركز بها زراعة الحبوب و الأعلاف وتربية المواشي(خاصة الأغنام)

[1]– حيطوم علي، الإعتماد الايجاري ودوره في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR المجمع الجهوي للاستغلال–ميلة– خلال الفترة من 2010إلى 2015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك ، المركز الجامعي عبد الحفي بوالصوف، ميلة، 2016/2015، ص91.

والدواجن بالإضافة إلى زراعة الخضروات المسقية عن طريق المياه الجوفية، للإشارة فإن مساحة الولاية مقسمة بالشكل التالي:

- ❖ المساحة الكلية للولاية : 348045 هكتار.
- ❖ المساحة الزراعية الكلية : 315745 هكتار وهي تمثل 90% من المساحة الكلية.
- ❖ المساحة الصالحة للزراعة : 237557 هكتار وهي تمثل 75% من المساحة الكلية الزراعية.[1]

**ثالثا: اليد العاملة في القطاع فلاحيا:**

يبلغ عدد سكان المناطق الريفية عبر ولاية ميلة **273.713** نسمة وتقدر حجم اليد العاملة في المجال الفلاحي بـ **60.000** عامل والذي يمثل **19 % من** اليد العاملة الناشطة (316.283) في الولاية و تعتبر هذه النسبة غير كافية مقارنة بالمساحة الفلاحية للولاية ويتجلى ذلك بوضوح في فترات جني المحاصيل. حيث أصبحت المستثمرات الفلاحية تعتمد على المكننة الزراعية وكذا اليد العاملة العائلية.[2]

**رابعا: الموارد المائية:**

انطلاقا من موقعها الجغرافي المتميز فلي ولاية ميلة شبكة هيدروغرافية كثيفة تتكون من المجاري المائية والشعاب التي تصب في الوديان كوادي بوصلاح ، وادي المالح ، وادي الكبير، ووادي الرمال المتواجدة بالحوض الهيدروغرافي المسمى "كبير وادي الرمال رقم 10" كما أن المنطقة الجنوبية للولاية تتميز بوجود مياه جوفية معتبرة،[3] ولديها:

**السدود_:** تحتوي ولاية ميلة على أكبر سد على مستوى الوطن من حيث طاقة الإستيعاب والمقدرة بحوالي 1 مليار م$^3$ وهو سد بني هارون والذي سيستفيد منه القطاع الفلاحي من خلال إنشاء محيط سقي بالمنطقة الجنوبية للولاية يتربع على مساحة 4.447 هكتار بالإضافة إلى سد قروز الواقع ببلدية وادي العثمانية.هاتان المنشأتان من شأنهما أن يساهما في زيادة المساحة المسقية بالولاية في اطار الري الكبير ومنه تحسين ، تطوير ورفع مردود الإنتاج الفلاحي.

**الحواجز المائية:** يتواجد حاليا على تراب الولاية ثلاث (03) حواجز مائية موجهة لسقي الأراضي الفلاحية وهم : واد توريت ببلدية بن يحي عبد الرحمن بطاقة استيعاب مقدرة بحوالي 677, 0 هكم$^3$ موجه لسقي مساحة 130 هكتار، وادي قلون ببلدية وادي النجاء بطاقة إستيعاب مقدرة بحوالي 605, 0 هكم$^3$ موجه لسقي مساحة 100 هكتار ووادي المالح ببلدية وادي سقان بطاقة استيعاب مقدرة بحوالي 091, 0 هكم$^3$ موجهة لسقي مساحة 30 هكتار والذي سيسير ويستغل من طرف الزاوية

[1]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.
[2]- مرجع سابق.
[3]-مرجع سابق.

الحملاوية .كما توجد أخرى في طور الإنجاز تتمثل في وادي بوصلاح ببلدية دراحي بوصلاح في طور الإنجاز أيضا موجه لسقي حوالي 60 هكتار وبطاقة إستيعاب 17, 0 هكم$^3$.

**الآبار العميقة:** على عكس المنطقة الشمالية للولاية تتميز المنطقة الجنوبية بمناخها الشبه الجاف وتضاريسها الشبه سهبية، إذ تحتوي على مساحات واسعة صالحة للزراعة، يزخر باطنها بكمية معتبرة من المياه الجوفية، وأملا في توسيع المساحات المسقية رخصت مديرية الموارد المائية لفلاحية المنطقة بإستغلال هذه المياه ويوجد حاليا 306 بئر عميقة (Forages) لسقي ما يقارب 6500 هكتار.كما تحتوي على أحواض التجميع التي يبلغ عددها 234 حوض بسعة 23.400 م$^3$ أنجزت كلها في إطار الدعم الفلاحي.[1]

## المطلب الثاني: تعريف مديرية المصالح الفلاحية و الهيكل التنظيمي لها.

أنشأت مديرية المصالح الفلاحية سنة 1984 وهي الهيئة المشرفة على القطاع الفلاحي ومن حيث تنظيمها الهيكلي (المرسوم 90-195 المؤرخ في 1990/06/23) تتكون من:

1. مصلحة الإحصائيات الفلاحية و الحسابات الاقتصادية.
2. مصلحة التفتيش البيطري و وقاية النباتات.
3. مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الاستثمار.
4. مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني.
5. مصلحة الإدارة و الوسائل العامة.

تكلف مصلحة الإحصائيات الفلاحية و الحسابات الإقتصادية على وجه خاص بإنجاز برامج التحقيقات الإحصائية الفلاحية وتضم مكتبين مكتب الإحصائيات الفلاحية، ومكتب الحسابات ( التحقيقات) الإقتصادية.

تكلف مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات على وجه خاص بتنشيط وتنفيذ والسهر عل تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال حفظ وتحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية وتضم مكتبين، مكتب المفتشية البيطرية، ومكتب مفتشية ووقاية النباتات.

كما تكلف مصلحة التهيئة الريفية وترقية الإستثمار على وجه خاص بالمحافظة على الثروة العقارية وتنسيق الأعمال التي تهدف إلى إقامة المنشآت والتجهيزات التي تدخل في إطار التنمية الفلاحية وتضم ثلاث مكاتب تتمثل في مكتب الاستصلاح والتنظيم العقاري، مكتب ترقية الإستثمارات ومتابعة المشاريع ومكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية.

[1]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

كذلك لدينا مصلحة الإنتاج والدعم التقني تكلف على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكليف وتحديث السلوكات الزراعية وتربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها وتضم ثلاث مكاتب هي مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية، مكتب التكوين والتحسين والتشغيل الفلاحي والإرشاد، ومكتب التنظيم والتقييس.

وأخيرا لدينا مصلحة الإدارة والوسائل العامة تكلف على وجه خاص بضمان تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين وتنفيذ ميزانية مديرية المصالح الفلاحية والأقسام الفلاحية التابعة لها وتضم مكتبين هما مكتب تسيير المستخدمين والتكوين، ومكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.[1] و يمكن تلخيصه كما يلي:

**الشكل رقم(3):الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لسنة 2020**

**المصدر: معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.**

[1]- من إعداد الطالبتين معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

ويتفرع عن مديرية المصالح الفلاحية إحدى عشر(11) قسم فرعي فلاحي تغطي كامل تراب الولاية وتشرف على 32 مندوبية فلاحية للبلدية، حيث تؤطر مديرية المصالح الفلاحية عدد من الإطارات التقنية والإدارية والأعوان موزعة كما يلي : مهندسون 73، التقنيون 65، البياطرة 50الإداريون 59، والمتعاقدون 20.[1]

**المطلب الثالث: مهام و نشاطات مديرية المصالح الفلاحية.**

لمديرية المصالح الفلاحية عدة مهام موكلة عليها وعدة نشاطات يجب القيام بها للوصول بالمؤسسة إلى الأهداف المسطرة نذكر منها[2]:

- ❖ السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي.
- ❖ ضمان تفتيش النشاطات البيطرية والصحة النباتية.
- ❖ تنظيم سير حملات المحاربة ذات المصلحة الوطنية ومراقبتها.
- ❖ تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.
- ❖ إستعمال الأدوات و التدابير التي تتطلبها سياسة الحفاظ على الأراضي الزراعية والغابية والرعوية.
- ❖ وضع وسائل الإحصائيات الفلاحية وتطويرها وضبطها وإعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بإنتظام.
- ❖ إقتراح جميع الأعمال والتدابير الضرورية لإعداد أدوات التنظيم والسهر على تنفيذ الأعمال المقررة.
- ❖ الحث على ترقية الإستثمار الفلاحي بالتعاون مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية للولاية.
- ❖ تنشيط أعمال المؤسسات الفلاحية الريفية على المستوى الولائي.
- ❖ التكوين والإرشاد الفلاحي المستمر من أجل تحسين القدرات التقنية للإطارات والفلاحين.
- ❖ تعمل على ?ص? ?تح??ماك? ??ج??لآفا ? ??لأ?بئة م??جل?لـ?خل?لس?يع ??لمباش?.

## المبحث الثاني: نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن التطرق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ( Banque de l'Agricultoure et de développement rural) والمجمع الجهوي للاستغلال – ميلة – بغرض التعرف عليهما فيما يلي:

**المطلب الأول:عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة البنكية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة أمام البنوك الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن البنك قد بذل مجهودات كبيرة

[1]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.
[2]- رجع سابق.

بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق وهذا للحفاظ على مكانته في السوق كبنك رائد في مجال العمل البنكي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق البنكية، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط البنكي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

**أولا – تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*Banque de l'Agriculture et du Développement Rural*) أكبر البنوك التجارية في الجزائر من حيث شبكة الفروع، إذ يضم حاليا أكثر من 300 وكالة محلية و39 مديرية جهوية مؤطرة بأكثر 7000 عامل ما بين إطار وموظف، بعدما كان عدد الوكالات المحلية لا يتجاوز 140 وكالة أثناء تأسيسه. وهو أحد البنوك الرائدة بالجزائر عن طريق تقديمه لباقة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات البنكية المتميزة.

أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته كاملة للقطاع العمومي، وقد أسس بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

**أ – مهمة البنك:** تتمثل المهمة الرئيسية للبنك في تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

**ب – أهداف البنك:** يتطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة، تحسين نوعية وجودة الخدمات والعلاقات مع العملاء، الحصول على أكبر حصة من السوق، وتطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

**ث – الشركات التابعة للبنك :**يمتلك البنك عددا من الشركات والمؤسسات والصناديق التابعة له وهي عبارة عن مؤسسات يمتلك البنك نسبا معينة في رأسمالها ويبلغ عددها 26 مؤسسة وصندوق ومن بينها بنك البركة الذي يمتلك البنك رأسماله مناصفة مع بنك البركة السعودي، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM والكثير من صناديق ضمان القروض. وتنشط هذه الشركات التابعة في العديد من المجالات مثل: الوساطة في تجارة الأدوات المالية والأسهم، التعليم والتكوين، أنشطة التأمين الصناديق المشتركة وخدمات الصيرفة الإسلامية (أنظر قائمة هذه الشركات في الملحق الخاص بالشركات التابعة للبنك).

منذ تأسيسه عرف البنك عدة محطات مهمة، وعدة تحولات نوجزها كالآتي:

- 1982: تأسيس بنك أبو ظبي التجاري بتاريخ 13 مارس 1982 كشركة عمومية ذات أسهم.
- 1992 : وضع برنامج (SYBU) للتواصل مع فروعه المختلفة ولإدارة العمليات اليومية البنكية.
- 1994: طرح منتج جديد يتمثل في بطاقات التسديد والسحب "بدر"
- 1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك CIB ( *Carte Inter Bancaire*).
- 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف بالبنك وإنجاز مخطط تسوية له لمطابقة القيم المعمول بها دوليا.
- 2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس (*la banque assise*) مع الخدمات المشخصة(*les services personnalisées*) ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

**ثانيا – محطات مهمة في تاريخ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

- 2004: تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية (*les guichets automatiques des billets*) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

- ❖ 2004: إطلاق الموقع الإلكتروني للبنك على الإنترنيت، وهو أول بنك أطلق هذه الخدمة في الجزائر.
- ❖ 2009: إطلاق خدمة البنك على الخط (e-banking) للإطلاع على الرصيد وخدمات أخرى.
- ❖ جوان 2011: تعميم استخدام البريد الإلكتروني (E-mail) للتواصل بين الوكالات البنكية ولإرسال واستقبال الملفات فيما بينها وبين المديرية العامة.
- ❖ جانفي 2012: بدأ مشروع تصفية الحسابات (RAED)، وهو عبارة عن مشروع مهمته تصفية كل الحسابات الموجودة على دفاتر الوكالات البنكية تمهيدا لإطلاق برنامج جديد لإدارة العمليات البنكية، خلفا للبرنامج (SYBU).
- ❖ مارس 2016: إطلاق خدمة جديدة لتنظيم عمليات التجارة الخارجية اسمها ماقبل عمليات التجارة الخارجية خاصة بالزبائن من فئة المؤسسات[1].

**ثالثا-بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة**

_يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة مركز استغلال أنشئ سنة 2003 ويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003 وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى

.ويكمن الدور الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة فيمايلي:

- ❖ يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال.
- ❖ يقدم الدعم التطبيقي واللوجيستكي للوكالات التي يشرف عليها.
- ❖ يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات.
- ❖ الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له[2].

يشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة على 9 وكالات موزعة على دوائر الولاية والممثلة في الشكل التالي:

[1] -معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

[2] - مرجع سابق.

**الجدول رقم(08): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة سنة 2019**

| الرقم | الوكالة | الرمز |
|---|---|---|
| 01 | وكالة ميلة | 834 |
| 02 | وكالة فرجيوة | 673 |
| 03 | وكالة شلغوم العيد | 833 |
| 04 | وكالة القرارم قوقة | 837 |
| 05 | وكالة وادي العثمانية | 840 |
| 06 | وكالة التلاغمة | 841 |
| 07 | وكالة وادي النجاء | 842 |
| 08 | وكالة تاجنانت | 843 |
| 09 | وكالة الرواشد | 835 |

**المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.**

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة و مهامه

**الشكل رقم(4):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة سنة 2020**

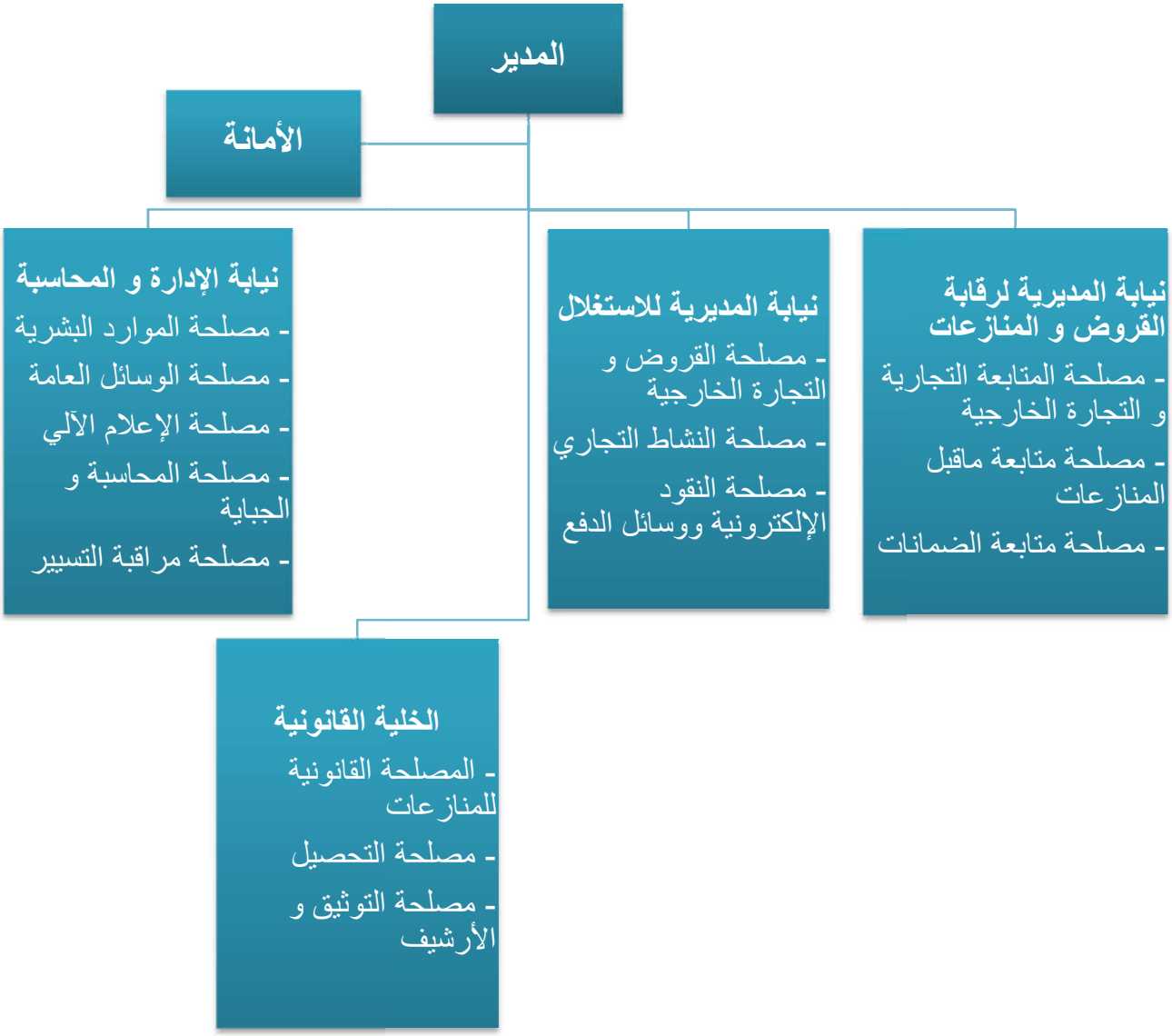


**المصدر: : إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.**

**مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة:**

يقوم البنك بالمهام التالية:

- ❖ النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض.
- ❖ فتح الحساب بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية, حسابات التوفير دون توفير, وحسابات الشيك وغيرها ).
- ❖ النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض.
- ❖ تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني.
- ❖ العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن .
- ❖ خصم وتحصيل الأوراق التجارية ;
- ❖ قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية).
- ❖ يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك.
- ❖ إقراض الجماعات المحلي.
- ❖ يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية والتسبيقات على السندات العمومية.
- ❖ تمويل العمليات الخارجية.
- ❖ يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.[1]

## المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية للعملاء من الأفراد والمؤسسات ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

1- **الحساب الجاري بالدينار:** هو عبارة عن حساب مصرفي لإيداع وسحب النقود بشكل متكرر بالدينار الجزائر

2- **الحساب الجاري بالعملة الصعبة:** هو عبارة عن حساب مصري لإيداع وسحب النقود بالعملة الصعبة.

[1] - معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

3- **دفتر توفير بدر L.E.B:( livret d'epargne Badr )**: وهو منتج يمكن للراغبين من إدخار أموالهم الفائضة مقابل فائدة يحددها البنك أو بدون فائدة حسب رغبة المدخرين، ويمكن لحاملي الدفتر القيام بعمليات دفع وسحب أموالهم من جميع الوكالات التابعة للبنك.

4- **دفتر توفير الأشبال L.E.J: (livret d'epargne junior )**: وهو دفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19سنة من طرف ممثليهم الشرعيين لتدريبهم على الادخار من خلال الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية حيث يستفيد الشاب صاحب الدفتر ذو الأقدمية التي تزيد عن خمسة سنوات، عند بلوغه السن القانونية من قروض مصرفية تصل الى مليونين دينار جزائري.

5- **دفتر التوفير فلاح موجه خصيصا للفلاحين وفيه نوعين من الدفاتر بدون فائدة:** وهو دفتر للتوفير يسمح للمتعاملين في المجال الفلاحي بإيداع أموالهم من دون الحصول على فوائد، وتمكنهم أيضا من الحصول على امتيازات خاصة على غرار إجراء عمليات سحب الأموال في أي وقت وفي جميع الوكالات البنكية من دون اقتطاعات عكس النظام المعمول به حاليا في بعض المؤسسات البنكية والذي يفرض فوائد واقتطاعات عن كل العمليات.

6- **بطاقة بدر: Carte Badr**: وهي بطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، وقد تم استبدال هذه البطاقة ببطاقة مابين البنوك.

7- **بطاقة مابين البنوك C.I.B (La carte inter bancaire )**:هي منتج بنكي بدأ العمل به سنة 2001، وهي بطاقة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدارها هذه البطاقة، أي أنها أداة للسحب والدفع ينظر إليها كوسيلة لتحسين خدمة العملاء لهذا فإن تطوير البطاقة يتوقف على عنصرين هما: التجار الذين يقبلون الدفع عن طريق البطاقة البنكية، والأفراد الحاملين للبطاقة.

8- **الإيداعات للأجل: les dépôts à tem** :تسهل على الأشخاص إيداع أموالهم الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الأدنى للإيداع ب 10000 دج لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر،أما بالنسبة لعمليات الإيداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى ب 762,24 أورو أو ما يعادلها من العملات الأخرى لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

9- **أذونات الصندوق: Les bon de caisse:** عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين ويمكن أن يكون اسميا ( باسم المكتتب) أو لحامله و يتأثر بمعدل الفائدة وكذا بالضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة TVA.

10- **بطاقة بدر توفير: TAWFIR:** هي بطاقة تسمح لزبائن البنك بالاستفادة من خدمة تحويل أموالهم من حساباتهم الخاصة لي دفاتر الادخار، عن طريق الموزعات الآلية للنقود دون التنقل إلى وكالات البنك، كما تسمح البطاقة بإجراء عمليات السحب وتحويل الأموال من حساب إلى آخر على مدار 24 ساعة وخلال أيام العطل.

11- **خدمات أخرى:** وللاستجابة لاحتياجات السوق فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه خدمات متنوعة أيضا نذكر منها:

- ❖ فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر الآخرين.
- ❖ التحويلات المصرفية.
- ❖ التحصيلات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- ❖ خصم الأوراق التجارية.
- ❖ خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- ❖ خدمات الفحص السلكي Télétraitement والتي تسمح بخدمة أحسن الزبائن باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.
- ❖ خدمات التأمين المصرفي.
- ❖ خدمات السوق المالي.
- ❖ خدمات البنك الإلكتروني.[1]

وأهم الخدمات التي يقدمها هي تقديم القروض للقطاع الزراعي من أجل تدعيمه وهو الهدف الذي أنشأ من أجله البنك وتتمثل في القرض الرفيق والقرض الإيجاري وقرض التحدي والعديد من القروض سوف نتطرق إليها في المبحث الثالث.

[1] – معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

# المبحث الثالث: تقييم أداء الإستثمار الفلاحي في التنمية الإقتصادية في ولاية ميلة.

يتميز الإستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص وعوامل تميزه عن غيره من الإستثمارات، تمكنه من احتلال مكانة مهمة في القطاعات الإنتاجية في أي اقتصاد، لما لهو من دور مهم في ترقية وتطوير القطاع الفلاحي بشكل عام، مدعما من طرف الدولة في شكل تمويلات موجه له.

## المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لولاية ميلة.

في هذا المطلب سيتم التعرف على أهم الشعب الفلاحية الرائدة للولاية والوقوف بالأرقام على أهم القدرات الإنتاجية ومدى تطورها و حاجتها للتمويل.

**أولا- الإنتاج النباتي:**

يتوزع معدل المساحات المخصصة للإنتاج النباتي سنويا بمقدار 107.000 هكتار مخصصة للحبوب حيث تمثل 45% من المساحة الصالحة، 3.000 هكتار مخصصة للبقول الجافة بنسبة1،3% من المساحة الصالحة، أما الأعلاف فخصص لها 20.000 هكتار أي ما يعادل 8،5% من المساحة الصالحة، كذلك خصص للخضروات 5.500 هكتار بنسبة 2،3% من المساحة الصالحة و في الأخير خصص ما مقداره 13.000 هكتار للأشجار المثمرة أي ما يعادل 5،5% من المساحة الصالحة، أما المساحة المتبقية هي عبارة عن أراضي تستغل في الحرث الربيعي المبكر والرعي بإعتبار أن معظم الفلاحين يمارسون كذلك نشاط تربية الماشية،[1]حيث يمكننا توضيح تطور الإنتاج النباتي من خلال الجدول الآتي:

[1]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

**جدول رقم(9):تطور الإنتاج النباتي من سنة 2013-2020.( الوحدة بالقنطار).**

| | 2014/2013 | 2015/2014 | 2016/2015 | 2017/2016 | 2018/2017 | 2019/2018 | 2020/2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب(بكل أنواعها) | 1924651 | 1600248 | 2688088 | 1329688 | 3162468 | 3456976 | 2875054 |
| البقول الجافة | 27962 | 29005 | 35093 | 40842 | 73524 | 81056 | 71388 |
| الأعلاف | 1086937 | 1041171 | 1623957 | 1162912 | 1613924 | 1620840 | 1443170 |
| الخضروات | 1571546 | 1892767 | 2036303 | 2208556 | 2503520 | 2552621 | 2029563 |
| الأشجار المثمرة | 109082 | 110907 | 109265 | 132563 | 128510 | 128489 | 143593 |

**المصدر:معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج والدعم التقني.**

للإشارة هنا فإن الحبوب متكونة من القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والخرطال حيث النسبة الأكبر فالمساهمة كانت من نصيب القمح الصلب بنسبة أكثر من 50% من مجموع إنتاج الحبوب،أما البقول الجافة فأغلبها من العدس بنسبة 70%، أما الأعلاف فأغلبها إصطناعية لا طبيعية، أما الخضروات فأغلبها من الثوم بمقدار639700 متبوعة بزراعة البطاطا بمقدار 463990 والبصل ب 130040، أما الأشجار المثمرة فأغلبها من الزيتون بنسبة 95%، أما إنتاج زيت الزيتون فهو في تزايد مستمر حيث بلغ 22514 لتر في الموسم 2019-2020.

من الجدول السابق نلاحظ أن الإنتاج النباتي ككل في تطور مستمر وفي بعض الشعب هناك تطور هائل له (شعبتي الحبوب و الخضروات) خلال المواسم من 2016-2019، حيث نستخلص من الجدول بأن شعبة الحبوب هي من أكثر الشعب النباتية إنتاجا تليها شعبة الخضروات، ثم شعبة الأعلاف بمعدلات تطور جيدة تليها شعبتي الأشجار المثمرة والبقول الجافة، كما نلاحظ تراجع طفيف في جميع الشعب السابقة السنة الماضية 2020 وذلك بسبب جائحة كورونا والحجر الصحي.

**ثانيا-الإنتاج الحيواني:**

على غرار الإنتاج النباتي عرف الإنتاج الحيواني بجميع شعبه إرتفاعا لافتا في المواسم الأخيرة ونسجل ما يلي :

**الجدول رقم(10): إنتاج الحليب و اللحوم من 2015 إلى 2020.**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اللحوم الحمراء | 167064 | 174116 | 146727 | 152155 | 153066 | 161670 |
| اللحوم البيضاء | 169337 | 206875 | 202658 | 182603 | 182922 | 203342 |
| الحليب( لتر) | 125654 | 125715 | 131426 | 137486 | 132508 | 142233 |
| الحليب المجمع (لتر) | 38679 | 33984 | 30521 | 35031 | 37502 | 39210 |

**المصدر/ معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإحصائيات والحسابات الإقتصادية.**

**الجدول رقم (11): إنتاج الصوف و العسل و البيض من 2015 إلى 2020.**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البيض | 171987 | 158497 | 157958 | 166461 | 166939 | 155673 |
| الصوف | 5210 | 5225 | 5249 | 6145 | 6250 | 4675 |
| العسل | 2060 | 2105 | 1380 | 1440 | 1595 | 1615 |

**المصدر/ معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإحصائيات والحسابات الإقتصادية.**

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن الإنتاج في كل الأصناف في تراجع نسبي على الرغم من أن كمية الإنتاج تبقى متواضعة، حيث نلاحظ أن شعبة إنتاج اللحوم البيضاء هي الرائدة في ولايتنا تليها شعبة إنتاج اللحوم الحمراء حيث نلاحظ فيها تراجع طفيف في السنوات 2017-2019 وذلك بسبب غلاء الكلأ والأعلاف الموجهة للتسمين، تليهما شعبة الحليب بكميات إنتاجية معتبرة و في زيادة مستمرة و ذلك راجع إلى زيادة الإستثمار في مجال تربية الأبقار الحلوب من خلال إنشاء مستثمرات عصرية وإرتفاع عدد رؤوس الأبقار الحلوب ذات قدرات إنتاجية عالية.

أما شعب إنتاج الصوف والبيض والعسل تعاني من تذبذب في تطور إنتاجها خلال السنوات الماضية، حيث عرف إنتاج العسل تطورا نسبيا خلال السنوات الفارطة إلا أنه خلال سنة 2017 سجل تراجعا نتيجة للظروف المناخية السائدة والأضرار الناجمة عن حرائق الغابات، وسجل مؤشر إنتاج البيض تزايدا وهذا ناتج عن توجه العديد من الشباب نحو مشاريع وكالة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) اللذان يشجعان على مثل هذا النوع

من الإستثمار، غير انه سجل ترجعا في السنوات الأخيرة نظرا للتكاليف الباهظة لتربية دجاج البيض من غلاء في الاغدية والأدوية وارتفاع أسعار الصيصان التي يكون مصدرها الاستيراد من الخارج.[1]

من خلال كل ما سبق يمكن القول بأن أهم شعبتين رائدتين بولاية ميلة هما شعبتي الحبوب والخضروات بإضافة إلى اللحوم البيضاء والبيض، فعلى الرغم من القدرات الإنتاجية المتوفرة يبقى باب الإستثمار في هذه الشعب وغيرها مفتوحا مع وجود إمكانية لتطويرها عن طريق تسليط الضوء عليها و تسهيل الطرق الممولة لها.

**ثالثا-عوامل تطور الإنتاج:**

يعود تطور الإنتاج الفلاحي بالولاية خلال السنوات الأخيرة إلى:

❖ إستعمال الأسمدة و مكافحة الأعشاب الضارة:

**جدول رقم (12): تطور مكافحة الأعشاب الضارة من 2011 إلى 2018.**

| المواسم | /2010 2011 | /2011 2012 | /2012 2013 | /2013 2014 | /2014 2015 | /2015 2016 | /2016 2017 | /2017 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مكافحة الاعشاب الضارة | 27702 | 24739 | 24733 | 34400 | 52949 | 65454 | 53473 | 52760 |

**المصدر:معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.**

عرف إستعمال المدخلات الفلاحية تطور مهم من سنة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى وفرة الأسمدة في الآجال المناسبة من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة والمتعاملين الخواص في هذا المجال،أخذ السلطات المحلية على عاتقها تأمين عملية النقل التي كانت سابقا عائق كبير يؤدي إلى تأخر إستعمال هذه المواد في الوقت المناسب، كذلك الحملات التحسيسية المتواصلة من قبل المرشدين الفلاحيين والإطارات على مستوى الأقسام الفرعية الفلاحية لإستعمال هذه المواد وذلك حسب متطلبات الدورة الزراعية، كما تقوم بتنظيم لقاءات مباشرة للمنتجين والمتعاملين الخواص الناشطين في هذا المجال كما قدر الدعم المخصص للأسمدة والمقدر بـ 20% من السعر المرجعي المحدد من طرف الدولة.[2]

❖ حضيرة العتاد الفلاحي:

[1]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

[2]- مرجع سابق.

**جدول رقم(13): تطور حضيرة العتاد الفلاحي من 2011 إلى2017.**

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العتاد | 16464 | 16635 | 16998 | 17302 | 18239 | 18665 | 19420 |

**المصدر:معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.**

يكتسي العتاد أهمية بالغة في مختلف العمليات الزراعية بداية من عملية الحرث وحتى عملية الجني وقد تطورت حضيرة العتاد بشكل لافت إبتداءا من سنة 2011 والذي إنعكس إيجابا على تقليص المدة الزمنية لإنجاز مختلف العمليات (حرث – زرع – تسميد – معالجة– حصاد) و ذلك راجع إلى النقص الملحوظ في اليد العاملة.

- ❖ الصحة النباتية: تضطلع مفتشية الصحة النباتية بحماية الثروة النباتية على مستوى الولاية سواء كانت موسمية أو دائمة كالأشجار المثمرة من كل الآفات والأمراض المحتملة وهذا بالتنسيق مع المحطة الجهوية لحماية النباتات بقسنطينة وفي إطار اللجنة الولائية لمراقبة المحاصيل الكبرى التي تسهر على حماية الصحة النباتية وفي إطار المهام الموكلة إليها نذكر منها: المراقبة التقنية متمثلة في تحاليل مخبرية للتربة، البذور والشتائل للمؤسسات أو المزارعين المنتجين للبذور والفسائل، مراقبة مخازن التبريد، ومرافقة مديرية التجارة في عملية مراقبة محلات بيع المبيدات والبذور الفلاحية. كذلك مكافحة الآفات والأوبئة عن طريق التدخل المباشر أو بإصدار تحذيرات توزع عبر الولاية بمختلف الوسائل (الإذاعة المحلية – الفلاحين – المرشدين...الخ).[1]

**رابعا– برامج الاستثمار والتنمية الفلاحية بولاية ميلة.**

يمكن توضيحها من خلال:

أ. **البرامج التنموية الفلاحية:** إستفادت مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة خلال المخطط الخماسي 2010–2014 من إعتمادات مالية معتبرة لتجسيد و تحقيق عمليات طموحة تدخل ضمن التحسين و الرفع من مستوى التنمية الفلاحية على اعتبار أن الولاية فلاحية، و يتجلى ذلك في البرامج القطاعية وكذا الصناديق الممولة التالية:

- ❖ برنامج تطوير زراعة الزيتون من خلال مشروع بمبادرة محلية تتمثل في اقتناء وغرس 32436 شجرة زيتون لفائدة فلاحي بلدية تسدان حدادة بمبلغ 7770000دج والعملية منتهية

[1]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

- ❖ عملية جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء عبر الولاية وقد مست 87 فلاح بتاجنانت و شلغوم العيد ووادي العتمانية والتلاغمة والعملية مجمدة.
- ❖ عملية فتح مسالك فلاحية بمسافة 200 كلم و مست كل البلديات والعملية مجمدة بسبب تكليفها لثلاث أضعاف المبلغ المخصص لها.
- ❖ عملية تغطية مصاريف إنجاز الأعمال الهيكلية لمحيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ببلدية ترعي باينان وأعميرة أراس و العملية مجمدة. [1]

**ب.برامج الإستثمار في القطاع الفلاحي:** ضمن التوجه العام للدولة والقاضي بدفع عجلة التنمية وخلق الثروة خارج مجال المحروقات يسعى قطاع الفلاحة بالولاية إلى تطوير وعصرنة مختلف شعب الإنتاج من خلال إستثمارات جديدة في الميدان الفلاحي بكل من القطاعين الخاص والعام لتحقيق الاكتفاء و الأمن الغذائي.

- ❖ **القطاع الخاص:** في شعبة تربية الدواجن تم إنجاز 06 وحدات لإنتاج اللحوم البيضاء بطاقة إنتاجية تقدر ب500000 طير و13 وحدة لإنتاج البيض بسعة 150000 دجاجة و07 مذابح دجاج، أما شعبة إنتاج الحليب فأنجزت بها 04 وحدات لتربية الأبقار الحلوب بسعة 1700 رأس و 03 ملبنات بطاقة إنتاجية تقدر ب60000 لتر في اليوم، أما شعبة الزيتون تم إنجاز 08 معاصر زيتون بطاقة عصر تصل إلى 120 قنطار في الساعة، أما في مجال الصناعات الغذائية تم إنجاز وحدتين لإنتاج العجائن الغذائية ووحدتين لإنتاج أغذية الأنعام بسعة 15 طن في الساعة.
- ❖ **القطاع العام:** في مجال تطوير قدرات تخزين الحبوب تم إنجاز 03 مخازن في التلاغمة تاجنانت وببلدية ميلة بسعة 500000، 200000، 100000 على التوالي، أما في مجال تطوير قدرات التبريد تم إنجاز غرفة تبريد بسعة 10000 متر مكعب بالتلاغمة.[2]

**خامسا–دعم الإنتاج و العتاد الفلاحي بولاية ميلة.**

ضمن مجهودات الدولة في تطوير قطاع الفلاحة عبر مختلف الصناديق عرفت جميع الشعب الفلاحية دعما منها ما كان له الأثر الإيجابي على تطبيق المسار التقني بالنسبة للمحاصيل الكبرى وإستقطاب وجلب إستثمارات مهمة في مجال الإنتاج الحيواني (مداجن – ملبنات) وبالإضافة إلى وحدات التحويل والتخزين (معاصر– ورشات تقطيع الديك الرومي – غرف تبريد...الخ). وقد وصل

[1]-مرجع سابق.

[2]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

المبلغ الإجمالي إلى 9.648.645.381 دج خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018 وقد مست جميع الشعب بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول:

**جدول رقم (14): دعم الشعب الفلاحية الممتدة من 2000 إلى 2018.**

| الشعب | المبلغ (دج) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| **تطوير إنتاج الحليب** | **4.447.045.634** | **46,09** |
| **المحاصيل الكبرى** | **3.332.483.558** | **34,54** |
| **المكننة الفلاحية** | **1.059.633.569** | **8,93** |
| **الري الفلاحي** | **497.987.876** | **5,16** |
| **تربية النحل** | **137.961.050** | **1,43** |
| **دعم شعب أخرى** | **371.417.205** | **3,85** |
| **المجموع** | **9.648.645.381** | **100** |

**المصدر:معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.**

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة للدعم حضي بها قطاع الحليب والمحاصيل الكبرى تأكيدا على أنهما أهم شعبتين بالولاية، تليها بعد ذلك المكننة الفلاحية بنسبة 8,93% تأكيدا على فكرة أن الدولة في طريقها لتجديد حضيرة العتاد الفلاحي.

دعم المحاصيل الكبرى مر بمرحلتين حيث كان الدعم في بداية برنامج الدعم الفلاحي (سنة 2000) يعتمد على إحترام وتطبيق المسار التقني وبعد رفع أسعار المحاصيل (سنة 2008) تحول إلى دعم إقتناء الأسمدة بـ 20 % ودعم البذور.إضافة إلى المنح المقدمة في تكثيف بذور الحبوب والبقول الجافة التي تتراوح من 20 % إلى 35 % من السعر المرجعي لقنطار البذور من البقول الجافة و 15 % إلى 20 % بالنسبة للحبوب.كما أن هناك منحة جمع البقول الجافة المقدرة بـ 2.600 دج للقنطار من العدس و 3.000 دج للقنطار من الحمص ومنحة جمع الخرطال والمحافظة على شتلاته والمقدرة على التوالي بـ 450 دج و 500 دج للقنطار.أما دعم الحليب

يختلف من عملية لأخرى من خلال دعم الحليب الطازج 12دج للتر الواحد و دعم جمع الحليب 05دج و دعم عملية الإدماج و التحويل 02دج للتر. [1]

❖ **دعم العتاد الفلاحي:** عن طريق:

**جدول رقم (15): دعم العتاد الفلاحي لولاية ميلة .**

| التعيين | الوحدة | المبلغ (دج) |
|---|---|---|
| **الحاصدات** | **154** | **786 682 274** |
| **الجرارات** | **312** | **247 442 325** |
| **العتاد المرافق** | **320** | **31 484 850** |
| **المجموع** | **785** | **1 059 633 569** |

**المصدر:معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.**

نذكر بأن حضيرة العتاد كانت تعاني من قلة وقدم العتاد حيث يعود لفترة الثمانينات (المزارع الإشتراكية) ومكن هذا الدعم من تجديد الحضيرة وبالتالي التقليص من زمن العمليات الزراعية كحملات البذر والحصاد والتقليص من ضياع المنتوج.[2]

❖ **الري الفلاحي:** مس مجالات التنقيب والتخزين والاستعمال الإقتصادي للمياه وكان على النحو التالي:

[1]- من إعداد الطالبتين باعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

[2]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

**جدول رقم (16): دعم الري الفلاحي لولاية ميلة.**

| التعيين | الوحدات | المبلغ (دج) |
|---|---|---|
| الآبار العميقة | 122 بئر | 161.131.000 |
| الآبار | 20 بئر | 2.703.000 |
| أحواض التجميع | 234 حوض | 54.881.000 |
| تجهيزات الضخ | 362 مضخة | 159.766.000 |
| عتاد السقي بالرش | 514 طقم رش | 88.375.876 |
| السقي بالتقطير | 161 هكتار | 31.131.000 |
| المجموع | - | 497.987.876 |

**المصدر:معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.**

ورغم هذه المجهودات تبقى المساحة المسقية قليلة ولا تمثل إلا 5,5 % من المساحة الصالحة للزراعة وذلك لعدم وجود محيطات سقي، وإعتماد شبه كلي على مياه الأمطار في سقي الحبوب التي تستحوذ على 45 % من المساحة الصالحة، كذلك ضعف إستغلال المياه السطحية لعدم وجود منشآت لحشدها، وانخفاض مستوى المياه الجوفية بالمنطقة الجنوبية لنقص التساقط والاستغلال المفرط .

أما فيما يخص تدعيم وحدات التحويل والتخزين فمن أجل تثمين المنتجات الفلاحية وجه الدعم الفلاحي أيضا إلى عناصر ضبط السوق كتشجيع إنجاز غرف التبريد وتخزين الفائض من الإنتاج،حيث طاقة التخزين على مستوى الولاية تبلغ 34.700 متر مكعب موزعة على 28 غرفة تبريد منها:

- 06 غرف تبريد مدعمة بحجم 8.718 متر مكعب بمبلغ 32.750.000 دج .
- ورشات التقطيع للحوم البيضاء : 04 بمبلغ دعم 11.000.000 دج .
- منحة ضبط و تخزين بذور البطاطا : 126.543 قنطار بمبلغ 58.562.545دج.
- أما دعم شعبة اللحوم البيضاء فتمثلت في إقتناء عتاد التربية وتحسين ظروف المحيط بهياكل التربية بمبلغ 36.872.000 دج.[1]

[1]- معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

## المطلب الثاني: صيغ تمويل الاستثمار الفلاحي في ولاية ميلة

قامت الدولة باستحداث العديد من القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة وذلك في إطار تمويل القطاع الفلاحي الذي لقي اهتماما كبيرا من طرفها وذلك من خلال العديد من صيغ التمويل وهي كالتالي:

**أولا- القرض الرفيق:**

هو قرض استغلالي موسمي، مدعم من طرف الدولة ( معدل الفائدة يساوي 0% ) موجهة لتمويل الفلاحين و المربين الذين ينشطون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات أو تجمعات اقتصادية، يوجه قرض الرفيق لتمويل:

- ❖ الفلاحون و المربيون بشكل فردي.
- ❖ الفلاحون و المربيون في شكل تعاونيات، جمعيات، فدراليات.
- ❖ وحدات الخدمات الفلاحية.
- ❖ مخزنوا المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

**3- موضوع التمويل بقرض الرفيق:**

- ❖ إقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشجيرات، المبيدات....)
- ❖ إقتناء أغذية الأنعام بكل أصنافها و أدوية الحيوانات.
- ❖ تربية الحيوانات ( الصيصان، الدجاج... )

**4- مكونات الملف:** طلب القرض يوضح فيه هوية صاحب القرض، الغرض، العنوان، النشاط، مبلغ القرض، المدة، طبيعة التمويل و الضمانات إن وجدت.

- ❖ عقد الملكية أو عقد الإيجار أو عقد الامتياز ( للأراضي أو المحلات أو حظائر لتربية الحيوانات)
- ❖ بطاقة فلاح محررة من الغرفة الفلاحية.
- ❖ كشف بالوضعية الضريبية.
- ❖ مخطط تقديري للانتاج ( عملية التمويل ).
- ❖ ميزانية تقديرية للمؤسسات ( للسنوات الثلاثة القادمة ) + ميزانية فعلية للسنوات الثلاثة السابقة إن وجدت ).
- ❖ الفواتير الشكلية للمواد المراد إقتناؤها.
- ❖ السجل التجاري بالنسبة للمؤسسات أو الافراد في القطاع الفلاحي.
- ❖ كل وثيقة أخرى خاصة بالنشاط ( مثلا شهادات صحية، شهادات بيطرية، ترخيص بالاستغلال ).

**5- نوع التمويل:** هو تمويل ثنائي يتم بين البنك و العميل مباشرة من دون تدخل أي جهة أخرى، و يمكن أن تطلب من العميل مساهمة شخصية بنسبة معينة كما يمكن أن لا تطلب منه هذه المساهمة.

5- **صعوبات التمويل:** توجد العديد من الصعوبات منها مايتعلق بالبنك ومنها مايتعلق بالعميل ونها ما يتعلق بالنشاط.

- **صعوبات متعلقة بالعميل:**

عدم قدرته على توفير المساهمة الشخصية.

ضعف العلاقة مع البنك أو سمعة سيئة للعميل لدى البنك.

ضعف خبرة العميل في النشاط المراد تمويله.

- **صعوبات متعلقة بالبنك:**

ضعف العلاقة مع العميل أو قلة المعلومات حوله.

كثرة الأخطار المتعلقة بعملية التمويل.

نقص خبرة البنك في قطاعات و شرائح خاصة في عملية المرافقة.

- **صعوبات متعلقة بالنشاط:**

ضعف ربحية المشروع.

عوائق أخرى خارجية.

فالقرض الرفيق هو من القروض المستهدفة في القطاع الفلاحي على مستوى ولاية ميلة وذلك لكثرة الطلب عليه من قبل الفلاحين[1] والجدول الآتي يوضح ذلك:

**جدول رقم(17): يوضح عدد الملفات و المبالغ المقدمة ضمن القرض الرفيق لسنوات من (2010 إلى 2018)**

| الموسم الفلاحي | عدد الملفات | مبلغ القرض |
|---|---|---|
| 2011/2010 | 669 | 704.556.121 |
| 2012/2011 | 818 | 1.103.522.463 |
| 2013/2012 | 1241 | 1.264.847.638 |
| 2014/2013 | 1609 | 1.353.351.631 |
| 2015/2014 | 1617 | 1.378.490.034 |
| 2016/2015 | 1483 | 1.436.387.800 |
| 2017/2016 | 1315 | 1.541.704.506.00 |
| 2018/2017 | 1345 | 1.462.243.760.00 |

**المصدر: معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.**

[1]- معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المجمع الجهوي لولاية ميلة، مصلحة نيابة المديرية للإستغلال.

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد الملفات أي الطلب على هذا القرض في تزايد مستمر و ذلك لما يسخر به من تسهيلات وتدعيم كامل من طرف الدولة، كذلك نظرا لجانب المبالغ الممنوحة نلاحظ زيادة كبيرة فيه فالبداية كانت ب704.556.121دج ذلك خلال الموسم 2010-2011 ووصلت إلى 1.462.243.760.00دج و ذلك خلال الموسم 2017-2018 ، حيث يمكننا القول بأن سبب هذه الزيادة هو الإستفادة الكبيرة له من طرف الفلاحين و إعادة طلبه مجددا وكذلك انتشار وعي الفلاحين والعاملين بالقطاع و ذلك من خلال الحملات التحسيسية التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من تعريفات بخدماته وقروضه و خصائصهم.

**ثانيا- القرض الرفيق الفدرالي:**

هو قرض استغلالي ( قصير ) مدعم بشكل كامل من طرف الدولة موجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت في شكل شركات تجارية أو تعاونيات والتي تنشط في مجال الصناعات الغذائية التحويلية، التخزين، تطوير المنتجات الفلاحية، ويوجه هذا القرض إلى :

- ❖ المؤسسات الاقتصادية في شكل شركات تجارية.
- ❖ المؤسسات الاقتصادية المهتمة بترقية و تثمين المنتجات الفلاحية.

**1- موضوع التحويل:** تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج البذور الخاصة بالبطاطاصنع المعجنات الغذائية و الكسكس، تعليب وتصدير التمور، إنتاج زيتون الطاولة وزيت الزيتون، وخلق وحدات تربية الحيوانات ومراكز التسمين،[1] المذابح، تسويق، تخزين، تعليب و تثمين المنتجات الفلاحية.

**2- الملف:**

- ❖ طلب القرض.
- ❖ عقد الملكية، الإيجار، أو الامتياز.
- ❖ بطاقة فلاح أو مربي.
- ❖ مخطط الإنتاج و الخزينة التقديرية.
- ❖ اتفاقية بين الممول والفلاح تحدد المساحة المخصصة للتحويل.
- ❖ اتفاقية بين الوحدات والمربين تحدد الكمية المسلمة.
- ❖ الاعتماد الصحي للإسطبلات محررة من طرف المصالح البيطرية للولاية.[2]

**ثالثا- قرض التحدي:**

[1]- معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المجمع الجهوي لولاية ميلة، مصلحة نيابة المديرية للإستغلال

[2]- مرجع سابق.

هو قرض استثماري مدعم بشكل جزئي، يمنح في إطار إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة ووحدات تربية الحيوانات، و كذا تحويل المستثمرات الفلاحية الموجودة فوق أراضي فلاحية غي مستغلة والتي تعود على الملكية الخاصة أو غلى أملاك الدولة، يوجه على كل من:

- ❖ الأشخاص الطبيعيين اللذين يملكون دفتر شروط مصادق عليه
- ❖ الأملاك الخواص للأراضي الفلاحية غير المستعملة وكذا أصحاب عقود الامتياز للمستثمرات الفلاحية الجديدة التي ترجع ملكيتها إلى الدولة.
- ❖ الفلاحون والمربيون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات، جمعيات...الخ.
- ❖ المؤسسات الاقتصادية، الخاصة أو العامة، التي تنشط في إطار الإنتاج الفلاحي، تثمين، تحويل، أو توزيع المنتجات الفلاحية و الصناعات الغذائية.
- ❖ المزارع النموذجية.
- ❖ الفلاحون في المستثمرات الفلاحية الجماعية E.A.C ، بشكل فردي والذين يملكون عقود امتياز فردية ( مشاريع غرس الأشجار أو إقتناء معدات السقي والري ).

**1- مجالات التحويل بقرض التحدي:** وهي:

- ❖ أعمال إعداد، تهيئة و حماية الأرض.
- ❖ عمليات تطوير الري الفلاحي.
- ❖ إقتناء عوامل ومعدات الإنتاج.
- ❖ إنشاء المنشآت القاعدية، التخزين، التحويل، التعليب والتثمين.
- ❖ الإنتاج التقليدي.[1]
- ❖ حماية و تنمية الثروة الحيوانية والنباتية.

**2- ملف القرض:** يتكون من:

- ❖ طلب القرض.
- ❖ الفواتير الشكلية.
- ❖ الوثائق الضريبية و نسبة الضريبة.
- ❖ رخصة البناء.
- ❖ عق الملكية أو عقد الامتياز.
- ❖ رخصة مصالح المياه من أجل التنقيب والآبار.
- ❖ الاعتماد الصحي.
- ❖ رخصة مصالح البيئة ( تربية الحيوانات ).

[1]- معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المجمع الجهوي لولاية ميلة، مصلحة نيابة المديرية للإستغلال.

- ❖ شهادة المصادقة على المشروع.
- ❖ دراسة تقنو اقتصادية من طرف مكتب الدراسات معتمد من طرف BNEOER.

بالنسبة للمؤسسات يضاف إلى الملف:

- ❖ ثلاث ميزانيات لسنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات.
- ❖ نسخة من عقد التأسيس والاعتماد ( التعاونيات ).
- ❖ السجل التجاري.
- ❖ محضر تعيين المستثمر مع تفويض بالاقتراض.

**3- خواص القرض و مميزاته:**

- ❖ **نوع القرض:** تحدي متوسط الأجل، وقرض تحدي طويل الأجل.
- ❖ **مبلغ القرض CMT:** 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج ( حد أقصى )
- ❖ **CLT :** من 1.000.000 دج إلى 100.000.000 دج ( حد أقصى ).
- ❖ **المدة : CMT :** من 03 إلى 07 سنوات (1- 2 فترة سماح ).
- ❖ **CLT :** من 08 إلى 15 سنة ( 1 – 5 فترة سماح ).
- ❖ **المساهمة الشخصية:** ما بين 10% إلى 20% كحد أدنى من تكلفة
- ❖ **سعر الفائدة المدعمة: CMT** ← 0 % خمس (05) سنوات الأولى.
  1 % السنة (06) و (07) .

**CLT** ←
- **0%** (05) سنوات الأولى.
- 1 % سنة (06) و (07).
- 3% سنة (08) و (09).
- غير مدعم سنة (10) فما فوق

**رابعا- القرض الايجاري:**

القرض الإيجاري هو قرض أو عملية مالية تجاريو تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق إنشاء مشاريع استثمارية، حيث يسمح عقد الإيجار هذا بنقل المستأجر جميع الحقوق، الالتزامات، الامتيازات و المخاطر المتعلقة بموضوع العقد، حيث يستفيد من هذا القرض المتعاملون الاقتصاديون الذين يرغبون في استثمار مربح ويندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالنسب.

**1- الملف:** يتكون من:

- ❖ طلب الاستئجار حسب النموذج المقدم من طرف البنك.
- ❖ السجل التجاري و عقد التأسيس.
- ❖ الشهادات الضريبية و شبه الضريبية.
- ❖ الدراسة التقنواقتصادية.
- ❖ الميزانيات المصادق عليها و جدول حسابات النتائج ل ( 03 سنوات ).
- ❖ الفواتير الشكلية.

**2- مميزات القرض:**

- ❖ **مبلغ القرض:** يمكن أن يصل إلى 100% من التكلفة أو بمساهمة شخصية 20% إلى 30%.
- ❖ **مدة الإيجار:** من 3- 5 سنوات ( بفترة سماح أو بدونها ).
- ❖ **المساهمة الشخصية:**
- ❖ **غير مدعم:** 20%، 30% كأقساط مسددة مسبقا.
- ❖ **مدعم:** 10 % من التكلفة الإجمالية.
- ❖ **فترة السماح:** من 06 حتى سنة واحدة حسب النشاط.
- ❖ **سداد الأقساط:** شهرية، 03 أشهر، 06 أشهر أو كل سنة حسب النشاط.

**3- الضمانات الخاصة بمنح القروض:**

- ❖ الدفع المسبق لمبلغ المساهمة الشخصية كأقساط مسبقة ( 20%- 30% من تكلفة المعدات ).
- ❖ تسجيل عقد الإيجار الذي يربط البنك بالزبون ( مفتشية التسجيل والطابع بالخزينة ).
- ❖ الكفالة الشخصية للمسير أو الشركاء.[1]
- ❖ ضمان صندوق الضمان الفلاحي F.GAP .
- ❖ التأمين متعدد المخاطر طوال مدة الإيجار.

**4- مراحل دراسة و معالجة ملفات القرض الإيجاري:**

- ❖ **على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال:** يتم إيداع الملفات إجبارا على مستوى الوكالة البنكية الأقرب للزبون و لمقر مشروعه، حيث يقوم المكلف بالقروض بما يلي:
  - التأكد من مصداقية الوثائق المكونة للملف و اكتمالها.
  - تسجيل الملف بسجل خاص لإعطائه رقم تسلسلي.
  - قبض مبلغ مصاريف دراسة الملف المقدر ب ( 10.000 دج ).

[1]- معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المجمع الجهوي لولاية ميلة، مصلحة نيابة المديرية للإستغلال.

- تحديد وصل باستلام الملف كاملا و تقديم نسخة منه للزبون.
- القيام بزيارة ميدانية إلى مقر الزبون للتأكد من المعلومات المقدمة.
- إرسال الملف كاملا مع محضر المعاينة و الزيارة الميدانية إلى المجمع الجهوي للاستغلال لدراسة و المصادقة عليه.

❖ **على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال:**

- إعادة التأكد من مصداقية الوثائق المرسلة من الوكالة.
- دراسة الملف واتخاذ القرار بشأن الموافقة أو عدم الموافقة على التأجير من خلال محضر يتضمن قرار مدعم بأسباب الرفض في حالة الرفض.
- تحرير التصريح بالقرض في حالة الموافقة على القرض وإرسال نسخة أصلية إلى الوكالة وأخرى إلى المديرية المركزية المختصة في حالة ما إذا كان المبلغ بفوق صلاحيات المجمع الجهوي للاستغلال يقوم هذا الأخير بإرسال الملف إلى المديرية المركزية المختصة.

**5- مدة معالجة ملفات القرض الإيجاري:**

إن مدة معالجة و دراسة ملفات القرض الإيجاري كما يلي:

❖ على مستوى الوكالة البنكية: 15 يوم.

❖ على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال: 15 يوم.

❖ على المستوى المركزي ( D.F.S ): 15 يوم.

**6- إجراءات منح القرض الإيجاري:**

بعد الموافقة على منح القرض سواء من طرف المجمع أو المديرية المركزية، يتم إرسال وثيقة تسمى التصريح بفتح خط القرض (AU+1) إلى الوكالة البنكية للزبون و التي تسهر على المنح الفعلي للقرض حسب الشروط المنصوص عليها في ( AU+1 )، وذلك حسب التسلسل التالي:

❖ إعلام الزبون ( المستأجر) بقرار الموافقة على التمويل.

❖ التوقيع على عقد الإيجار و القيام بتسجيله لدى مصالح الضرائب.

❖ إستلام الضمانات اللازمة من الزبون.

❖ تأكيد الطلبية لدى المورد، و التأكد من تاريخ التسليم مع متابعة تسليم العتاد إلى المستفيد.

❖ تحرير محضر الإستلام الكلي أو الجزئي للعتاد من ثلاث نسخ خلال 08 أيام من تاريخ التسليم منح نسخة إلى المستأجر و نسخة إلى المديرية المركزية ونسخة يحتفظ بها في ملف القرض على مستوى الوكالة.

❖ إعداد جدول تواريخ لسداد أقساط الإيجار مع توقيع المستأجر على السندات لأمر بمبلغ الأقساط.

❖ التصريح بالقرض لدى مركزية المخاطر لبنك الجزائر.

- ❖ إستلام تأمين القرض ( صندوق ضمان القروض ).
- ❖ القيام بالتأمين على المعدات المؤجرة.

**7- مدة الإيجار و دفع الأقساط:**

- ❖ إن عقد الإيجار يكون لمدة محددة، وغير قابلة للإلغاء، إبتداء من تاريخ تسليم العتاد المؤجر.
- ❖ يحدد مبلغ أقساط الإيجار تبعا للتكلفة الاجمالية للعتاد المؤجر عند تاريخ سداد الفاتورة إلى المورد من طرف البنك.
- ❖ يتم سداد القرض عن طريق تسوية أقساط الإيجار بالإضافة إلى الرسوم وكذا علاوات التأمين.
- ❖ في حالة تأخر المستأجر عن سداد أحد أقساط الإيجار فإنه يتعرض إلى دفع عقوبة التأخير ( فوائد التأخير ) حسب الشروط المعمول بها.
- ❖ يمنح البنك إلى المستأجر خيار شراء المعدات عند إنتهاء مدة الإيجار بقيمة تسمى القيمة المتبقية ( 2% من مبلغ العتاد ).

**8- سداد و تحصيل أقساط الإيجار:**

- ❖ إن سداد أقساط الإيجار يكون حسب التواريخ المتفق عليها في العقد الذي يربط الطرفين ( شهر 03 أشهر، 06 أشهر، سنة)، وكل تأخير تحتسب عليه عقوبات تأخير حسب شروط البنك المعمول بها.
- ❖ القيمة المتبقية للعتاد تحتسب بشكل مسبق بنسبة 2 % من مبلغ المعدات المؤجرة و تدفع في نهاية فترة استحقاق القرض.
- ❖ في حالة حدوث نزاع بين الطرفين، فإن البنك يمكنه إلغاء العقد وإستعادة المعدات مع تحويل الملف إلى مصلحة المنازعات.[1]

[1]- معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المجمع الجهوي لولاية ميلة، مصلحة نيابة المديرية للإستغلال.

**الجدول رقم(18): إحصائيات القروض الممنوحة سنة 2013-2019.**

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قرض الرفيق | 624912 | 1318327 | 1449000 | 1608000 | 1311503 | 1032498 | 1544418 |
| قرض التحدي | 0 | 17459 | 82551 | 62600 | 113358 | 196384 | 161981 |
| القرض الايجاري | 82500 | 124067 | 181221 | 142079 | 174628 | 267677 | 368101 |
| القروض الكلاسيكية | 2473156 | 3839728 | 8485868 | 5862125 | 8143586 | 9081679 | 9669948 |
| قروض وكالات الدعم ANSEJ/ CNAC/ ANGEM | 349746 8 | 4994863 | 5381246 | 6199397 | 5003291 | 3374789 | 2612335 |
| المجموع | 667803 6 | 1029444 4 | 1557988 6 | 1387420 1 | 1474636 6 | 13953027 | 14356783 |

**المصدر/ معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المجمع الجهوي لولاية ميلة، مصلحة نيابة المديرية للإستغلال.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبلغ القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع ميلة قد عرف إرتفاعا متغيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل مبلغ إجمالي القروض من 6.678.036.000 دج سنة 2013 ليصل إلى أكثر من 14.356.783 دج سنة 2019، بنسبة زيادة تقدر ب 162 وهو ما يعكس الجهود المبذولة من طرف البنك من أجل المساهمة في تمويل الإحتياجات الاقتصادية للولاية وخاصة القطاع الفلاحي على إعتبار أن ولاية ميلة هي ولاية فلاحية بإمتياز، وذلك من خلال مختلف صيغ التمويل سواء قروض قصيرة الأجل كقرض الرفيق أو قروض متوسطة وطويلة الأجل كقرض التحدي و القرض الإيجاري، هذا بالاضافة الى القروض الكلاسيكية غير المدعمة والتي تقدم بالأساس للمؤسسات المتوسطة و المؤسسات الكبيرة الحجم الناشطة بالأساس في مجال الصناعات الغذائية ( إنتاج الحليب و مشتقاته، تربية الأبقار ..الخ )، حيث يكون معدل الفائدة عليها مدعما من طرف خزينة الدولة التي تتحمل الفوائد المترتبة عم القرض بدلا عن الفلاح المستفيد، ومن أهم هذه القروض نجد قرض الرفيق الاستغلالي، وقرض التحدي و القرض الإيجاري وهي قروض إستثمارية.

الملاحظ أن قرض الرفيق يحتل قسطا كبيرا من التمويلات المعدة من طرف البنك مقارنة بقرض التحدي و الإيجاري حيث تصل نسبته سنة 2019 إلى 74%، في حين القرض الإيجاري نسبته 17%، ثم قرض التحدي ب 7.8%، ويرجع ذلك بالأساس إلى كون قرض الرفيق موجه بالأساس لتمويل الزراعات الاستراتيجية للحبوب و البقول الجافة التي تحتل الولاية مكانة متقدمة في إنتاجها حيث إستفاد خلال الموسم الفلاحي 2020/2019 أكثر من 1550 فلاح من قرض الرفيق بمبلغ 1.761.952.589 دج خاصة و أن شروط الحصول على قرض الرفيق شعبة الحبوب هي شروط مبسطة جدا (عدم إلزامية العقود والضمانات) على العكس من ذلك بالنسبة لقرض التحدي والذي تشترط فيه عقود ملكية الأراضي أو عقود الإمتياز في حين أن أغلب الفلاحين بالولاية يستغلون قطع أراضي بدون عقود أو على الشياع.

من خلال كل ما سبق من إحصائيات ونتائج سواءا كانت تتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني وكل أشكال الدعم المساهمة في تطوره، وكذلك كل البيانات والمعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة الممولة للقطاع في الولاية، نجد بأن مساهمة الإستثمار الفلاحي لولاية ميلة وطنيا سنة 2020 كان بمقدار 72 مليار دينار، محتلة بذلك المرتبة 19 وطنيا[1]، حيث وجدنا بأن نسبة الإنتاج إنخفضت بنسبة قليلة خلال سنة 2020 مقارنة بالسنوات الماضية.

## المطلب الثالث:العراقيل التي تعترض القطاع االفلاحي بالولاية مع أهم أهدافها المستقبلية.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى العراقيل التي يتعرض لها القطاع الفلاحي في مختلف شعبه الرائدة عل مستوى ولاية ميلة إضافة إلى أهم الأهداف المستقبلية التي تسعى إليها، ذلك على النحو التالي:

**أولا: العراقيل التي تعترض القطاع الفلاحي بالولاية:**

- ❖ أغلب الأراضي الفلاحية (بإستثناء المزارع النموذجية) على الشياع مما يحد من جدوى مشاريع الإستثمار ذات الأهمية.
- ❖ صغر حجم المستثمرات الفلاحية (46 % أقل من 05 هكتارات) مما يحول دون تحقيق مشاريع فلاحية خلاقة لمناصب الشغل وذات مردودية إقتصادية.
- ❖ إعتماد أغلبية المزارعين على مياه الأمطار يجعل الإنتاج مرهون بنسبة التساقط وتوزعه على الدورة الزراعية (خاصة المحاصيل الكبرى).
- ❖ نقص في قدرات تخزين الحبوب والبقول الجافة وخاصة ببلديات ميلة ، القرارم قوقة وسيدي مروان.

[1]-معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج و الدعم التقني.

- ❖ عدم إستفادة القطاع الفلاحي من مصادر الري الكبير (سد بني هارون – سد قروز).
- ❖ آليات منح القروض للإستثمار تتسم بثقل لإجراءات من طرف هيئات التمويل وخاصة المبالغ الكبرى التي تتطلب موافقة المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- ❖ غلاء أسعار المدخلات الفلاحية .
- ❖ النقص المرتقب لهياكل التبريد والتحويل التي تواكب تطور الإنتاج في مختلف الشعب وخاصة مع دخول محيط السقي حيز الخدمة.
- ❖ نقص في اليد العاملة.
- ❖ عزوف الشباب على العمل في قطاع الفلاحة لوجود إغراءات في قطاعات أخرى.
- ❖ صعوبة الضبط والتحكم في آلية تسويق المنتجات الفلاحية خاصة مع وجود سوق حرة للتجارة و كثرة المضاربين .
- ❖ التوسع العمراني اللاشرعي على حساب الأراضي الفلاحية.
- ❖ صعوبة تسوية وضعية مستغلي الأراضي الفلاحية دون وثائق لغياب نصوص قانونية تسمح بذلك.
- ❖ وضعية المذابح والمسالخ البلدية غير ملائمة لعدم توفر الشروط الصحية.
- ❖ عدم قدرة الفلاحين على توفير المساهمة الشخصية أو الضمانات المطلوبة في القروض.
- ❖ الوازع الديني يتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في تعامله مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الإعتراض و عدم الإستجابة له.[1]

**ثانيا: الأهداف المستقبلية للولاية:**

تطمح ولاية ميلة إلى تطوير وعصرنة قطاع الفلاحة وجعله محور للتنمية الإقتصادية بإعتبارها ذات طابع فلاحي، ومن أهم المساعي المبذولة في هذا السياق نذكر ما يلي :

- ❖ تكثيف زراعة الحبوب والبقول الجافة عن طريق توفير كل عوامل الإنتاج من أسمدة وبذور و تقليص المساحات المستريحة عن طريق توسيع مساحات الأعلاف والبقول الجافة.
- ❖ تقليص أراضي البور عن طريق إستصلاح الأراضي.
- ❖ تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية إعتمادا على الطرق العصرية والإقتصادية للمياه(الري التكميلي – الري بالتقطير).
- ❖ تشجيع ودعم المستثمرين في مجال التحويل والتبريد لتجنب كساد المنتوج الفلاحي وإتلافه.

[1]- من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة.

- ❖ تطوير قدرات تخزين الحبوب والبقول الجافة عن طريق إنشاء مخازن جديدة عصرية وخاصة ببلديات ميلة، القرارم قوقة وسيدي مروان.
- ❖ رقمنة القطاع الفلاحي.
- ❖ خلق تعاونية فلاحية لجميع الشعب الفلاحية
- ❖ تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ❖ تسهيل آليات الحصول على القروض للإستثمار في القطاع الفلاحي.
- ❖ المحافظة على الأراضي الفلاحية من زحف الإسمنت بتفعيل أجهزة المراقبة .
- ❖ ربط المجال الفلاحي بمعاهد البحث والتكوين المختصة.
- ❖ إنشاء مسالخ ومذابح حسب المقاييس المعمول بها .
- ❖ وضع تسهيلات في شروط تقديم قروض التمويل.
- ❖ إنشاء صناديق و بنوك إسلامية فلاحية أو فتح فروع للبنوك الموجودة في الولاية.[1]

[1]- ن إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما سبق نستخلص أن ولاية ميلة تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية هامة تساعدنا على تحقيق تنمية ريفية إقتصادية متوازنة ومستدامة لو تستغل بشكل جيد وعقلاني وفق احترام البرامج والمشاريع الموضوعة للنهوض بالقطاع الفلاحي والإستثمار فيه لتحقيق اكتفاء ذاتي والخروج من التبعية الغذائية وازدهار الإقتصاد محليا ووطنيا.

حيث إستخلصنا أن ولاية ميلة تنشط بها شعبتين فلاحيتين رئيسيتين هما شعبة الحبوب وشعبة الخضروات كذلك اللحوم البيضاء والبيض، حيث على الرغم من الدعم الكبير لها واليد العاملة فيها إلا أن مساهمتهم تعتبر غير كافية نسبيا.

كما إستخلصنا أن تمويل هذا القطاع في ولاية ميلة يقع على عاتق بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحت إشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وذلك من خلال مجموعة من القروض المقدمة والمدعمة من طرف الدولة سواءا تدعيما كاملا أو بفوائد بسيطة يتمثل أهمها في قرض الرفيق الذي يعتبر من أكثر القروض المطلوبة من قبل الفلاحين والعاملين في القطاع وذلك بسبب تدعيم الدولة له بالكامل.

بالنسبة لتطبيق مشاريع التنمية الفلاحية والريفية في ولاية ميلة لم تصل بدرجة كبيرة إلى المستوى المرغوب ولا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة ويرجع ذلك إلى أن التدعيم لم يشمل فروع كثيرة وكذلك نقص التوعية لدى الفلاحين وعدم معرفتهم بكيفية الإستفادة من المشروع أو التجديد الذي يطرأ كل سنة على القطاع من صيغ تدعيم جديدة بالإضافة إلى العراقيل والبيروقراطية التي تواجههم في التدعيم.

# الخاتمة العامة

## خاتمة العامة

من خلال دراستنا للقطاع الفلاحي ولموضوع مساهمة الإستثمار الفلاحي في التنمية الإقتصادية في الجزائر، وجدنا بأنه أصبح من الضروري الاهتمام بالقطاع الفلاحي كبديل للمحروقات خاصة مع الانخفاض المستمر للنفط وذلك لتجنب الوقوع في الأزمات مستقبلا، أيضا كون القطاع الفلاحي قطاع فعال وله دور كبير ومهم في توفير مناصب الشغل للأفراد والمجتمع وتوفر الغذاء والمواد الأولية للقطاعات الأخرى، كما يساهم في ترقية الصادرات والحد من الواردات التي ينتج عنها دخول العملة الصعبة ومحاولة التقليل من الأزمة الإقتصادية التقشفية التي تمس الإقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تتمتع بجميع المقومات اللازمة لتطوير القطاع.

تم تبني سياسات زراعية مختلفة منذ الإستقلال من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها القروض الفلاحية، حيث تعتبر من أهم مصادر التمويل التي تهدف إلى تطوير و توفير الدعم و إنعاش الإقتصاد للوصول إلى التنمية الإقتصادية والإرتقاء بمعيشة أفراد المجتمع، فقد حاولنا من خلال دراستنا التعرف على أهمية ومساهمة الإستثمار الفلاحي في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية في ولاية ميلة وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج وقمنا بإقتراح بعض التوصيات التي من شأنها الإرتقاء والتوسع والتركيز على الإستثمار الفلاحي في الجزائر، كما تطرقنا إلى بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث مستقبلا.

**إختبار صحة الفرضيات:**

فيما يلي سيكون إختبار لصحة الفرضيات على ضوء النتائج المتوصل إليها، وذلك على النحو التالي:

من خلال ماتم استعراضه في هذه الدراسة وإجابة عن إشكالية الدراسة وإختبار الفرضية الأولى يمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي عميلة تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجيهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب **وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى** المتمثلة في أن التنمية الإقتصادية هي عملية الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

الإستثمار الفلاحي يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، غير انه إضافة لتخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلة إنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) وإدماجها لإنتاج سلع فلاحية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الفلاحي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي فانه يتحمل مخاطر مرتبطة بمتغيرات اقتصادية متعدد يمكن السيطرة عليها

والتقليل من تأثيراتها، ومخاطر أخرى مرتبطة بظروف مناخية وبيئية يصعب السيطرة عليها، مما يرفع درجة المخاطرة لهذا النوع من الاستثمار، **وبهذا فإن الفرضية الثانية صحيحة.**

يتم تقييم دور الإستثمار الفلاحي من خلال مجموعة من المؤشرات والإحصائيات المتحصل عليها من طرف مديرية المصالح الفلاحية وبنك الفلاحية والتنمية الريفية لولاية ميلة، **هذه الفرضية صحيحة،** إذ من خلال هاتين المؤسستين تم التوصل إلى أن تقييم دور الإستثمار الفلاحي يكون من خلال تطور الإنتاج النباتي والحيواني وتطور عوامل الإنتاج ودعم كل من العتاد والري الفلاحي وكذلك تمويل الإستثمار الفلاحي من خلال قروض مقدمة عن طريق البنك ومدعمة نسبيا من طرف الدولة، فوجدنا بأن أكثر القروض طلبا من قبل الفلاحين والعاملين في هذا القطاع هما القرض الرفيق والقرض الإيجاري.

**نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالعديد من النتائج منها ماهو متعلق بالجانب النظري ومنها ماهو متعلق بالجانب الميداني والتطبيقي، يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

- ❖ تكمن الأهمية الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية في تحسين وتقليص والتقليل من الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية أي مواكبة العولمة واكتساء السوق العالمية.
- ❖ تعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فهو عبارة عن ذلك الدخل المتاح بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الإستهلاك المختلفة.
- ❖ من أهم المعوقات التي تواجهها التنمية الإقتصادية إنخفاض مستوى الدخل مما يسبب بدوره إنخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل وبذلك إنخفاض في الدخل الخام.
- ❖ يساهم القطاع الفلاحي بشكل كبير على مختلف المستويات من خلال أدواره الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ويبقى دورها الإقتصادي الأهم تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي والإبتعاد عن إستيراد ما يمكن تصنيعه محليا.
- ❖ إن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مقبولة مقارنة بالقطاعات الأخرى ولكنها رغم ذلك تبقى غير كافية لو أخذنا بعين الإعتبار الإمكانات المتاحة التي تزخر بها الجزائر من أراضي شاسعة ومتنوعة التي يمكن الإستفادة منها مستقبلا لزيادة قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني كما أنهى يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة.
- ❖ يعاني القطاع الفلاحي من صعوبة في تمويله وذلك بسبب قلة الضمانات التي يوفره القطاع بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية خاصة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى.

- ❖ تعد المصادر الذاتية للمستثمر الفلاحي هي الملجأ الأول والحافز المبدئي في تجسيد المشروع والمتمثلة في الميراث سواء في مزرعة أو رأس مال، أو الإدخار الذي يضاف إلى رأس المال المستثمر إلا أنه يعتبر مصدرا محدودا خاصة لدى صغار الفلاحين.
- ❖ يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم الأجهزة التي تمول القطاعى الفلاحي نقدا، من خلال القروض التي تقدمها للمتعاملين معه سواء بقروض بفوائد نسبية أو قروض مدعمة من طرف الدولة
- ❖ يهدف الإستثمار الفلاحي إلى زيادة مساحة الأراضي الفلاحية والإستفادة من الموارد المائية الموجودة وتوفير موارد جديدة دون إهمال الشعب الرائدة أساسا.
- ❖ تنشط بالولاية شعبتان فلاحيتان رئيسيتان هما شعبة الحبوب خاصة القمح الصلب وشعبة الخضروات خاصة الثوم والبطاطا والبصل، أما ضمن فرع الإنتاج الحيواني نجد أن شعبة اللحوم البيضاء والبيض هي الشعب الرائدة خلال الفترات السابقة وهذه الفروع ترتكز في المنطقة الوسطى والجنوبية للولاية، أما المنطقة الشمالية من الولاية فتنشط فيها شعبة زراعة الزيتون وإنتاج زيت الزيتون.
- ❖ يعتبر القرض الرفيق من القروض الإستغلالية الموسمية المدعمة من طرف الدولة 100% موجه لتمويل الفلاحين والمربين الذين ينشطون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات أو تجمعات إقتصادية.
- ❖ يبلغ عدد المستثمرات الفلاحية على مستوى ولاية ميلة 20007 مستثمرة موزعة على، مستثمرة فلاحية جماعية ب 514، مستثمرة فلاحية فردية ب 1555، مستثمرة فلاحية خاصة ب 14668 ومزارع نموذجية ب 10، حيث ساهمت الولاية فلاحيا بقيمة إنتاجية تقدر ب 72 مليار دينار لسنة 2020 محتلة بذلك المرتبة 19 وطنيا.

**توصيات:**

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن إيجاز أهم التوصيات فيما يتعلق بمساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية في الجزائر:

- ❖ ضرورة العمل على تطوير القطاع الفلاحي وصيغ تمويله.
- ❖ الحد من ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي العمراني خاصة على مستوى البناءات الفردية.
- ❖ تسهيل عمليات دعم القروض الفلاحية خاصة لفئة الشباب لتحفيزهم على العمل الفلاحي لزيادة الإنتاجية.

- ❖ تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية إعتمادا على الطرق العصرية والإقتصادية للمياه.
- ❖ تشجيع ودعم المستثمرين ف مجال التحويل والتبريد لتجنب كساد المنتوج الفلاحي وتلافه.
- ❖ محالولة الإهتمام بجميع الشعب الفلاحية الموجودة على مستوى الولاية وليس التخصص مجالات محددة.
- ❖ ضرورة إنشاء معاهد للتكوين الفلاحي بالولايات الفلاحية والعمل على تنشيط دورها في الميدان.
- ❖ ضرورة الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في القطاع الفلاحي مع تقديم المزيد من التحفيزات بشكل يجعله يحقق نتائج واقعية ملموسة كتوجيه التحفيز للمجال الجبائي.
- ❖ خلق نظام فعال لتسويق الفلاحي وفق عوامل إقتصادية ومراقبة الأسعار.
- ❖ الإهتمام بالإستثمار الفلاحي ونشر ثقافته ووضع مرشدين فلاحيين على مستوى كل مزرعة أو مستثمرة فلاحية.
- ❖ يجب إعادة النظر في المشاكل البيروقراطية بالقطاع الفلاحي والعمل على تحسين تسييره، ذلك من خلال خلق مناصب شغل لليد العاملة الفلاحية المؤهلة من حاملي الشهادات خاصة.

**آفاق الدراسة:**

تبين من خلال دراستنا الأهمية البالغة للإستثمار الفلاحي ومساهمته في التنمية الإقتصادية يمكننا إقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث مستقبلا:

- ❖ أهمية الإستثمار الفلاحي في الحد من البطالة.
- ❖ دور البنوك في تمويل الإستثمارات الفلاحي.
- ❖ دور قرض الرفيق كصيغة تمويلية في للقطاع الفلاحي.
- ❖ دور الإنتاج النباتي في الإرتقاء بالقطاع الفلاحي.

# قائمة مصادر

# و مراجع

# قائمة المصادر والمراجع

**I الكتب:**


1- اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي
2- و الجزئي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2004.
3- اسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات)، دار أسامة للنشر
4- و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
5- أحمد جابر بدران، التنمية الإقتصادية و التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
6- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الإقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
7- إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية "المفاهيم والخصائص، النظريات-الإستراتيجيات-المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2008.
8- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
9- دريد كمال آل شيهب، الإستثمار ة التحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2009.
10- سميحة طرى، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة)، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2016.
11- طارق الحاج، مبادئ علم الإقتصاد، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
12- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الإقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.
13- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات و فاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2015.
14- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي،الطبعة الأولى، عمان، 2016.
15- فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى،عمان، 2007.

16- محمود الوادي، إبراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2007.
17- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر الطبعة الأولى، عمان، 2007.
18- منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

**المجلات والموسوعات:**

1- الزبير مخلوفي، كريمو دراجي، القطاع افلاحي ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1990-2018، العدد 01.
2- أحمد سواهلية، آدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني دراسة حالة-الجزائر-، 16-06-2018.
3- بن عبد العزيز سفيان، عبد العزيز سمير، مدى مساهمة تصدير المنتجات الفلاحية في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2004-2015، 2020.
4- حويتة عمر، سعيج مونيرة، تطوير الإستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، العدد07، 2018.
5- صدام ركابي، فريدة عزازي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الإقتصاد الوطني دراسة قساسية ياستعمال منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015)، العدد 10، 2019.
6- قطاف عبد القادر، عزيز قشاني، هيشر أحمد تجاني، الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة وأثره على التنمية الإقتصادية -دراسة حالة الجزائر- ، العدد 02، سبتمبر 2020.
7- كتفي سلطانة، توجيه الإستثمارالفلاحي نحو الخوص نماذج من الشمال الشرقي الجزائر(ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم الواقي)، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسنطينة.
8- مزلف سعاد، شليحي الطاهر، قياس أثر الإستثمار الفلاحي عل الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) بإستخدام نموذج ARDL، العدد01 2020.

**الدراسات والملتقيات والتقارير:**

1- بطاهر بختة، زيان بروجة علي، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر ملتقى وطني حول مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات- واقع وآفاق -، المركز الجامعي تيسمسيلت، المنعقد يومي 30-31 أكتوبر 2018.

2- جعفري جمال، شيخاوي سهيلة، دور الإستثمار الزراعي في تنمية الإقتصاد الزراعي بالجزائر ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني حول تنمية الإقتصاد الزراعي و الريفي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر(الواقع والآفاق والتحديات)، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المنعقد يومي 05-06 نوفمبر 2019.

**الرسائل و الاطروحات:**

**1**- إبتهال أحمد قابقلي، الإقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية في سورية،أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة نيشرين سورية، 2013-2014.

2- أحمد حسين أحمد المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، نوفمبر 2003.

3- أسماء قراني، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكادمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012-2013.

4- العرابي مريمة، فاسوا سارة، إنعكاسات التمويل الفلاحي على حكومة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة أدرار(من منظور موظفي الوكالة)، مذكرة ماستر إقتصاد، تخصص مالية وبنوك جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.

5- آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتنمية الإستثمار الفلاحي بالجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة عين البيضاء-325-، مذكرة ماستر أكادمي، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018-2019.

6- بلبكوش هنية، بيوض غادة، دور هيئات الدعم والمراقبة في تمويل الإستثمار الفلاحي في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة 2019-2020.

7- بن زموري خيرة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر 2002-2017، شهادة ماستر أكادمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018-2019.

8- بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019.

9- بوالنعمة شيرين، بوطرنيخ حنان، نحو تفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتطوير الإستثمار الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة 2019-2020.

10- جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر بإستعمال أشعة الإنحذار الذاتي {VAR}، شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006.

11- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق نعمان331، مذكرة ماستر أكادمي في علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2016-2017.

12- خلادي إيمان نور اليقين، دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03 2011-2012.

**13**- دندن فتحي حسن، تطوير القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014، مذكرة ماستر أكادمي في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016.

14- رشيد حمريط، دور الإستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة- الزراعات الصحراوية ولاية بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

15- سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير إرتفاع المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الإقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف-1- 2019-2020.

16- سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

17- صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الإقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015، رسالة الماجسترفي إقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2018-2019.

18- عبد اللطيف مصيطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين إقتصاديات الإستدانة و إقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقاربة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

19- عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ولاية المسيلة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

20- غريدي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي جامعة الجزائر03، 2011-2012.

21- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

22- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بن القايد، تلمسان،2017-2018.

23- كطوفي أميرة، بهلول لبنى، دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية، مذكرة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2017.

24- لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تسيير وعلوم تجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2018-2019.

25- مالكي رشيد، تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والمويلات المختلفة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018

26- محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة 2009-2010.

27- مزلف سعاد، آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة(2000-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020.

28- يوب زكرياء، ملال كريمة، السياسة الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر 1999-2015، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة والتنمية، جامعة دكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2015-2016